

# الدين النصيحة

الدكتور الشيخ عباس كاشف الغطاء

## الدين النصيحة

### المقدمة

قال الله تعالى في محكم كتابه العزيز: [أَبْلَغُوكُمْ رِسَالاتِ رَبِّي وَإِنَّا لَكُمْ نَاصِحٌ أَمِينٌ]

سورة الأعراف، آية: (68)

قال رسول الله (ص) (ثلاثاً: ) الدين النصيحة()

الحمد لله الذي نصحنا بالقرآن والحديث لمعرفة الفرائض والسنن، والصلوة والسلام على أهل بيته العصمة الذين أنجانا الله تعالى بمشورتهم من أمواج الفتنة، وأغنانا بعلمهم عن اجتهد الرأي والقول بالظن.

وبعد:

فلما كان العدل هو أساس علاقة الإنسان فإن العدل بين العبد وربه هو إيثار حق الله تعالى على حق نفسه، وت تقديم رضاه على هواه، والإجتناب للزواجر والإمتثال للأوامر. وأما العدل بينه وبين نفسه فمنعها مما فيه هلاكها. قال الله تعالى: [وَنَهَى النَّفْسُ عَنِ الْهَوَى] [١١] وعزوب الأطماء عن الإتباع ولزوم القناعة في كل حال. وأما العدل بينه وبين الخلق فبذل النصيحة وترك الخيانة. وقد وفقني الله سبحانه وتعالى أن أكتب في أهم موضوع لبناء المجتمع الإسلامي الأمثل ألا وهي النصيحة - وهي العدل بين الإنسان وأخيه - التي حث الشارع المقدس عليها بل إنعتبرها الدين بكماله، بعدما سدَّ باب النصيحة في هذا الزمان الذي صار فيه التلبس بالمعاصي والذنوب والآثام شعار الأنام فيما ألتتصق الإنسان بالمادة العمياء، وأصبحت بديهياتها شاخصة أمام عينيه في كل حركة من حركاته، فصار رهين التطور المادي، ولجعله وسطا علينا ان نستحضر أمامه بديهييات الدين دائماً ومنها النصيحة.

ان النصيحة من أهم مقومات المودة وأعظم لوازم المحبة، ولم تتم الأخوة ما لم تكن النصيحة رائدتها وباعثها، ومن لم يكن ناصحاً لأخيه فليس بأخ، وهي الدرع الحصين من وقوع المؤمن في الواقع التي لا يرغب بها أو التي حذر الشارع منها، فمثلاً لو أستشار الخاطب أو طلب النصيحة في زواجه لبني أسرته في أفضل صورها، ولتعلم أبناءه أفضل التعليم، ولكن إهماله لها قد يجره إلى تطبيق بعض الأحكام الشرعية التي هي لمعالجة ظرف استثنائي كالطلاق الذي هو أبغض الحال عند الله تعالى. ومن

المؤسف عندما يستشير شخص آخر ويطلب منه النصيحة في موضوع ما فالإجابة غالبا تكون على

مستويين:

المستوى الأول: هو الإمتناع عن النصيحة بعذر ان ورعيه وتقواه يحتم عليه ذلك، ويعتبر إمتناعه عن الإجابة هو السلوك الصحيح والمناخ الصحي في عصرنا.

المستوى الثاني: ان يتسع في الإجابة أكثر مما هو المطلوب مصحوبا بالمباغة إما بذكر العيوب مثلا إذا كان كارها أو بذكر المحسن إذا كان محبا، فهناك إفراط وتفريط وهذا ما دعاني إلى ان أكتب في النصيحة تبياناً لضوابطها وأحكامها وأيضاً لاهتمام الشارع المقدس بها.

كما ان الدراسات والبحوث العميقه المتكررة للأبواب الفقهية قد غيبت بعض المفاهيم الإسلامية البديهية ومثالها النصيحة التي هي الركن الاساسي للشخصية الإسلامية في بناء المجتمع الإسلامي، والتي تمس حياتنا اليومية بصورة مباشرة، على أن جل الفقهاء والمفكرين المسلمين لا يبرّزون مثل هذه البحوث لأنها في أذهانهم بحكم الواضحت بينما تغضّ المكتبة الإسلامية في بحوث الأحكام الشرعية الفرعية من كتاب الطهارة والصلوة والصوم وغيرها من الأبواب الفقهية حتى في مسائلها الافتراضية أو النادرة الواقع، والملحوظ حفظ طالب الحوزة العلمية جميع اشكالات المنطق والنحو والفلسفة وأجوبيتها بينما إذا سأله كيف تتصحّح أخاك المؤمن؟ وما هي ضوابط النصيحة؟ ومتى تجب النصيحة؟ قد لا تحصل على الإجابة الدقيقة بمستوى دقته في الإجابة عن مسائل المنطق والفلسفة والنحو وغيرها.

بل تكلّم المكلّفون العوام في مسائل التقليد والاجتهاد والأعلمية وسألوا عنها بينما غالبيتهم لا يعرفون أي حكم شرعي يخص النصيحة؟ وقد يتخيل المكلف العامي بأن مستحبات العبادة هي الطريق الأوحد في تحصيل الحسنات بعد الواجبات، وقد فاته ان الشارع المقدس أكد على مستحبات مثل النصيحة لها صلة ببناء المجتمع الإسلامي أعظم ثوابا وأجزل حسناتٍ والذي يخون فيها كمن خان الله ورسوله.

ان منهجية الباحثين والمفكرين المسلمين في وقتنا الحاضر تتسم غالباً بالعقل النقدي فهي تنتقد وتشكل وترد أكثر مما تبدع وتطور وتبني فقد غيّب عنا العقل الابداعي وأصبح ميزان فضيلة العلم عندنا بقدر ما يشكل ويعتبر على الآخرين، بينما إذا سأله ما البديل؟ لم يكن عنده الجواب إلا التلجلج والدوران في محور عقيم.

فالمطلوب هو الإهتمام بالبحوث والدراسات الإسلامية التي تقوم المجتمع المسلم وتبنيه في وقتنا الحاضر.

وفي الختام اسأل الله تعالى ان يكون عملنا هذا لطاعته واجتناباً لمعاصيه، وييسر لنا بلوغ ما ننتمنى من رضوانه وان يحلنا في بحبوحة جنانه، وان يرزقنا التوبة النصوح حتى نخلص النصيحة حباً له.

## النَّجْفُ الْأَشْرَفُ

### عباس كاشف الغطاء

[١] سورة النازعات، آية: (٤٠).

### الفصل الأول: تعريف النصيحة

#### المبحث الأول: تعريف النصيحة لغة

نَصَحَ: نصح الشيء خلص كمنع، ونصحه ونَصَحَ له يتتص بالفتح فيهما نُصَحَاً بالضم ونَصَاحَةً بالفتح وهو باللام أفصح، وفي زيادة اللام دلالة على المبالغة في أحاط النصح. قال الله تعالى في محمّد كتابه العزيز: [وَأَنْصَحُ لَكُمْ][١]. والناصح: الخالص من العمل وغيره، وقال الأصممي: الناصح الخالي من الغل، وكل شيء خلص فقد نصح. والإسم النصيحة: وهو تحري ما ينبغي له وما يصلح وأراد له الخير وأخلص في تدبير أمره، وهو من قولهم : نصحت له الود: أخلصته. وتقول: نصحت صديقي في الرأي. ونصح لنفسه: تجنّب ما يؤذيها في الدنيا والآخرة.

وال فعل نصح يتعدى بنفسه إلى مفعول و إلى آخر بحرف جر ثم يحذف المفعول الذي وصل إليه بنفسه لعلم السامع به ويبقى الذي وصل إليه حرف الجر كما قالوا : نصحت لزيد، والمفعول في هذه محفوظ، والفعل واصل إلى الآخر بحرف الجر، فليس فعل نصح يتعدى بنفسه تارة وبحرف الجر أخرى كما قيل، بل المفعول في الحقيقة محفوظ فان قوله نصحت له: أي نصحت الرأي لزيد، فهو مأخوذ من نصح الخياط الثوب إذا أصلحه وضم بعضه إلى بعض ثم أستعير في الرأي فقالوا: نصحت له أي نصحت له رأيه أي أخلصته وأصلحته[٢].

ونصح الثوب نصحاً: خاطه وشبهوا فعل الناصح فيما يتحرّاه من أصلاح المنصوح له بفعل الخياط فيما يسد من خلل الثوب. والتوبة النصوح : هي الخالصة التي لا يشوبها تردد أو هي التي لا يعاود الذنب بعدها، فإن الذنب يمزق الدين، فالتبوية النصوح بمنزلة نصح الخياط الثوب إذا أصلحه وضم أجزاؤه. وفي حديث أبي، سألت النبي(صلى الله عليه وآلـهـ) عن التوبة النصوح، قال: (هي الخالصة التي لا

يعاود بعدها الذنب)**[3]**. وفَعْولُ مِنْ أَبْنَيَةِ الْمِبَالَغَةِ يَقْعُدُ عَلَى الْمَذْكُورِ وَالْمَؤْنَثِ فَكَأَنَّ إِلَهَانَ بَالِغَ فِي نَصْحِ نَفْسِهِ بِهَا. وَيَقُولُ قَوْمٌ نَصْحَاءٌ. قَالَ النَّابِغَةُ الْذِبِيَانِيُّ:

رسولي ولم تنج لديهم وسائل  
نصحت بنى عوف فلم يتقبلوا

ويقال نصحت فلاناً ضد غشته ومنه قوله:

ألا رب من تغتشه لك ناصح  
ومنتصر باد عليك غوايـه

وأنتصح فلان أي قبل النصيحة. قال بعض العارفين: الناصح الخيط والمنصحة الأبرة والناصح الخائط، والخائط هو الذي يؤلف أجزاء الثوب حتى يصير قميصاً أو نحوه فينتفع به بتأليفه إياه وما أله إلا لنصحه. والناصح في دين الله هو الذي يؤلف بين عباد الله وما فيه سعادتهم**[4]**.

### المبحث الثاني: تعريف النصيحة اصطلاحاً

النصيحة كلمة جامعة يعبر بها عن جملة: وهي إرادة الخير للمنصوح له أو حيازة الحظ للمنصوح له. والملحوظ من تعاريف النصيحة إنها تدور حول المصلحة أو الخير أو الصلاح أو العناية للمنصوح له، وهي تقتصر النصيحة تارة على المعاملة والعمل دون القول مثالها:

**1** - إخلاص النية من شائب الفساد في المعاملة، أو إخلاص الفاعل ضميره فيما يظهر من عمله**[5]**.

**2** - إخلاص العمل من الغش**[6]**.

**3** - إخلاص العمل من الفساد على الاجتهاد فيه**[7]**.

وآخرى تطلق النصيحة فتشمل القول ومثالها:

**1** - التحري ما فيه الصلاح قوله وفعلاً**[8]**.

**2** - تعريف وجه المصلحة مع خلوص النية من شوائب المكره**[9]**.

**3** - إرادة الخير لغيرك مما تزيد لنفسك أو النهاية في صدق العناية**[10]**.

والصحيح هو إطلاق النصيحة على القول وال فعل والمعاملة لأن المعنى الإصطلاحى مأخوذ من المعنى اللغوى فإن كل شيء خلص فقد نص.

### **المبحث الثالث: الفرق بين النصيحة والتأنيب والمداراة والمداهنة والتقية:**

لابد من بيان بعض المفردات أو المصطلحات وتحديد الفرق بينها وبين النصيحة لمعرفة أحكامها.  
فالنصيحة هي إحسان إلى من تتصحه بصورة الرحمة له والشفقة عليه والغيرة له، وعليه فهي إحسان  
محض يصدر عن رحمة ورقة يتاطف الناصح في بذل النصيحة غاية التلطف ويحمل أذى المنصوح  
ولائمه ويعامله معاملة الطبيب العالم المشفق للمريض، وهو يتحمل سوء خلقه وشراسته ونفرته  
ويتاطف في وصول الدواء إليه بكل ممكناً فهذا شأن الناصح.

وأما (التأنيب) فهو التعبير في صورة النصيحة بقصد إهانة ونم وشتم من أنبه فهو يقول له مثلاً يا  
فاعل كذا وكذا يا مستحقاً للذم والإهانة في صورة ناصح مشفق، وعلامة المؤنب أنه لو رأى من يحبه  
ويحسن إليه على مثل عمل المؤنب أو شر منه لم يعرض له ولم يقل له شيئاً ويطلب له وجوه المعاذير،  
فإن غالب طلب له وجوه المعاذير فمثلاً يقول: الإنسان عرضت للخطأ ومحاسنه أكثر من مساويه والله  
غفور رحيم ونحو ذلك، ومن الفروق بين الناصح والمأنوب، إن الناصح لا يعاديك إذا لم تقبل نصيحته،  
ويقول: قد وقع أجري على الله قبلت أم لم تقبل، ويدعو لك بظهور الغيب ولا يذكر عيوبك ولا يبينها في  
الناس، والمأنوب بعد عن ذلك [11].

أما (المداراة) وهي بذل الدنيا لصلاح الدنيا أو الدين أو هما معاً، وهي مباحة وربما أستحسنـت فإن  
مداراة الظالم والفاـسق اتقـاء شرهـما من بـاب المدارـاة لا التـقـية. قال بعض الصـاحـابة: (إـنـا لـنـكـشـرـ فـي وجـوهـ  
أـقـوـامـ إـنـ قـلـوـنـا لـتـلـعـنـهـ) [12]. وينبغي للمداري تحفـظـ من الكـذـبـ فإـنـهـ قـلـ انـ يـخـلـوـ أحدـ منـ صـفـةـ  
المـدـحـ.

أما (المداهنة) فهي بذل الدين لصلاح الدنيا مثل إهانة شعائر الإسلام من أجل التقرب عند بعض  
الظلمـةـ لـتحـصـيلـ صـدـاقـتـهـ، أوـ منـ يـشـكـرـ ظـالـمـاـ عـلـىـ ظـلـمـهـ وـيـصـورـهـ بـصـورـةـ العـدـلـ، أوـ مـبـدـعـاـ عـلـىـ بـدـعـتـهـ  
وـيـصـورـهـاـ بـصـورـةـ الـحـقـ، والمـداـهـنـةـ مـعـصـيـةـ لـأـنـهـ وـسـيـلـةـ لـتـكـثـيرـ الـظـلـمـ وـالـبـاطـلـ عـنـ أـهـلـهـ) [13]. قال الله  
تعـالـىـ فـيـ مـحـكـمـ كـاتـبـهـ: [وـدـوـاـ لـوـ تـدـهـنـ فـيـدـهـنـونـ] [14].

أما (التـقـيةـ): فهي مجـاملـةـ النـاسـ بـماـ يـعـرـفـونـ وـتـرـكـ ماـ يـنـكـرـونـ حـذـراـ منـ غـوـانـلـهـمـ فـيـ أـمـورـ الـدـينـ. وـقدـ  
دلـ كـتـابـ اللهـ الـكـرـيمـ وـالـأـحـادـيـثـ الشـرـيفـةـ عـلـىـ مـشـرـوعـيـةـ التـقـيةـ. قالـ اللهـ تعـالـىـ: [لـاـ يـتـخـذـ الـمـؤـمـنـونـ  
الـكـافـرـيـنـ أـوـلـيـاءـ مـنـ دـوـنـ الـمـؤـمـنـيـنـ وـمـنـ يـفـعـلـ ذـلـكـ فـلـيـنـسـ مـنـ اللهـ فـيـ شـيـءـ إـلـاـ أـنـ تـنـقـواـ مـنـهـ]

نقاًة<sup>15</sup>). وروي عن أئمّة أهل البيت (عليهم السلام): (تسعة أتعشر الدين في النقاية، ولا دين من لا نقاية له)<sup>16</sup>) و (النقاية من ديني ودين آبائي ولا إيمان لمن لا نقاية له)<sup>17</sup>.

#### المبحث الرابع: النصيحة في الآثار الشرعية:

ان الدين - بكسر الدال - هو دين الإسلام، ودين الإسلام النصيحة أي عماده وقوامه كما قيل: ان الحج عرفة، فالنصيحة لم تبق من الدين شيئاً، وهي كلمة يعبر بها عن جملة هي إرادة الخير للمنصوح له، ولا يمكن ان يعبر عن هذا المعنى بكلمة واحدة تجمع معناها غيرها<sup>18</sup>.

فالنصيحة تشمل خصال الإسلام والإيمان والإحسان، ولذلك سمي الدين النصيحة. واعتبرها بعض العارفين من علامات اليقين، وببعضهم من أركان الدين، وتطلب النصيحة عند الأبرار فان المشاركة في الإيمان يجب ان يكون أدعى شيء إلى النصيحة وان تباعدت الأجناس والأماكن.

ان القرآن الكريم ذكر ان الوظيفة الأساسية لبعثة الانبياء (عليهم السلام) هي النصح لأممهم كما ان الاولياء والصالحين لم يفق بعضهم على بعض بالصوم والصلوة بل بالنصيحة ففي المؤثر عن النبي (صلى الله عليه وآله) قال: (يقول الله تعالى من أهان لي ولیاً فقد بارزني بالمحاربة، يا ابن آدم إنك لم تدرك ما عندي إلا بادع ما أفترضت عليك ولا يزال عبدي يتقرب بالنوافل حتى أحبه فأكون قلبه الذي يعقل به ولسانه الذي ينطق به وبيصره الذي يبصر به فإذا دعاني أجبته وإذا سألهني أعطيته وإذا أستنصرني نصرته، وأحب عبادة عبدي إلى النصيحة)<sup>19</sup>.

وقال الإمام الحسن (عليه السلام): (إن أحب عباد الله إلى الله الذين يسعون في الأرض بالنصيحة والذين يمشون بين خلقه بالنصائح ويحافظون عليهم يوم تبدو الفضائح)<sup>20</sup>.

وورد عن النبي (صلى الله عليه وآله) أنه قال لرجل من أهل الصفة يكنى أبا رزين: (يا أبا رزين إذا خلوت فحرك لسانك بذكر الله فإنك لا تزال في صلاة ما ذكرت ربك ان كنت في علانية فصلاة علانية، وإن كنت حالياً فصلاحة خلوة. يا أبا رزين إذا كابد الناس قيام الليل وصيام النهار فكابد أنت النصيحة للMuslimين)<sup>21</sup>). وتعتبر النصيحة من أفضل الأعمال عند الله في يوم القيمة، ففي خبر سفيان بن عيينة قال: (سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: عليكم بالنصائح الله في خلقه فلن تلقاه بعمل أفضل منه)<sup>22</sup>). كما ان أعظم الناس منزلة يوم القيمة عند الله أكثر الناس نصيحة لخلق الله ففي خبر

السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام قال: (قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): إن أعظم الناس منزلة عند الله يوم القيمة أمشاهم في أرضه بالنصيحة لخلقه) [23].

والمشي هنا في الحديث الشريف إما المشي حقيقة أو كنایة عن شدة الإهتمام، والباء في قوله (بالنصيحة ) للملابسة أو السبيبة.

والنصيحة التي تتعلق بحقوق المسلمين للحكام والأمراء والسلطانين وغيرهم أعظم من نصيحة الرجل التي تتعلق بمعاملته ووكلاته ووصيته فإن نصيحة العموم أعظم من نصيحة الخصوص وإن من جلس على الوسائل وجب عليه النصيحة. وذكر بعض العارفين: (إن كنت تحب الناس ان يكونوا مثلك فما أديت النصيحة لربك وكيف أنت تحب أن يكونوا دونك) [24]. فهذا النص فيه إشارة إلى ان النصيحة للأخرين لا تكون إلا أن يجب فيها ان يكونوا فوقه، وهذه منزلة عالية ودرجة رفيعة في النصح. كما أن النصيحة لها درجة عالية على الصدقة فليس كل صديق ناصحاً ولكن كل ناصح صديق فيما نصح فيه. فالناصح هو ان يسوء المرء ما ضرر الآخر أو لم يسوءه، وان يسره ما نفعه سر الآخر أو ساعه، فهذا شرط في النصيحة زائداً على شروط الصدقة [25] .. وأعتبرت النصيحة هي معيار الأخوة فلم تتعقد الأخوة ما لم تكن النصيحة رائدها وباعتها، ومن لم يكن ناصحاً لأخيه فليس بأخ. قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): ((خير إخوانك من يصدقك النصيحة، ويزينك في المحافل، وينصرك على عدوك)) [26]. والنصيحة من علامات العالم العامل فعن جابر الأنصاري (رضي الله عنه) عنه عن رسول الله (صلى الله عليه وآله): (لا تجلسوا عند كل عالم إلا إلى عالم يدعوك من خمس إلى خمس من الشك إلى اليقين ومن الرياء إلى الإخلاص ومن الرغبة إلى الزهد ومن الكبر إلى التواضع ومن العداوة إلى النصيحة) [27]. ومن بذل النصيحة من التجار فهو من أعلام الخير لما بذله حذراً من خيانة المسلمين لما ورد عن ذي النون: ( ثلاثة من أعلام الخير في التاجر ترك الذم إذا اشتري، والمدح إذا باع خوفاً من الكذب، وبذل النصيحة للMuslimين حذراً من الخيانة والوفاء في الوزن إشفاقاً من التطفي) [28].

وإن النصيحة تقبل من الغني والفقير. قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): (الذي يصح للغني من الفقر النصيحة) [29]، فمن قبل النصيحة آمن الفضيحة ومن أبي فلا يلومن إلا نفسه.

## **المبحث الأول: شروط النصيحة**

هناك شروط معينة للنصيحة [30] وهي:

- 1** - يشترط الإخلاص في النصيحة وابتغاء لوجه الله تعالى، وان يكون ال باعث لها قصد النصيحة لا الواقعة بالمنصوح لأن يكون بينهما عداوة دنيوية أو تحاسد أو تباغض أو تنازع على منصب أو وظيفة فيتكلم بمساوية مظهراً النصح وقصده في الباطن النقص من الشخص واستيفاؤه منه، فهذا من عمل الشيطان (إِنَّمَا الْأَعْمَالَ بِالنَّيَّاتِ، وَإِنَّ لِكُلِّ أَمْرٍ مَا نُوَى) [31]، بل يكون قصد الناصح ان يصلح الله ذلك الشخص وان يكفي المسلمين ضرره في دينهم ودنياهم، ويسلك في هذا المقصود أيسير الطرق التي تمكنه، وكثيراً ما يغفل الانسان عن ذلك فيلبس عليه الشيطان ويحمله على التكلم لا نصحاً ويزين له أنه نصح وخير. والحاصل ان النصيحة إذا كانت من أجل التقرب إلى الله عز وجل فهي من جملة الحسنات، وإذا وقعت على وجه ذم أخيك وتمزيق عرضه والتمعك بلحمه والبعض منه لتضع منزلته من قلوب الناس فهي الداء العضال ونار الحسنات التي تأكلها كما تأكل النار الحطب.

**2** - ان تكون النصيحة حاجة ماسة لحفظ مقاصد الشريعة من الدين والنفس والعقل والعرض والمال.

**3** - ان تقتصر النصيحة على المقدار اللازم منها فلا يذكر أو يتعرض الناصح لعيوب أخرى فمثلاً لا يذكر في عيب التزويج ما يخل بالشركة أو المضاربة أو المزارعة أو السفر مثلاً، بل يذكر ما يخص الأمر الذي فيه النصح ولا يتجاوزه والتي حصلت المشاوره فيه خاصة. فالزيادة على العيوب المخلة بما استشير فيه حرام، فمثلاً لو توقفت النصيحة على ذكر عيب واحد ذكره ولا تجوز الزيادة عليه أو عيوب اقتصر عليهم وهذا، لأن ذلك كإباحة الميتة للمضرر فلا يجوز تناول شيء منها إلا بقدر الضرورة.

## **المبحث الثاني: شروط الناصح**

لابد من توفر عدة علوم في الناصح والمستشار أهمها علم الشريعة والمعرفة بأحوال الناس وما يحيط بهم من الظروف والاحوال والمصلحة في ذلك الزمان والمكان وعلم الترجيح فيما لو تزاحمت أو تعارضت بعض الأمور فمثلاً يكون ما يصلح الزمان يفسد الحال أو المكان أو العكس، فعليه ان ينصح بحسب الأرجح أو بالأهم من الأمرين. كما ان الناصح أو المستشار ينبغي ان يكون على معرفة وإطلاع بالمنصوح له من حيث قبول نصحه وعدمه، فإذا عرف من حاله مثلاً أنه إذا نصحه شيء فعل ضده فإنه عليه ان ينصحه بما لا ينبغي ليفعل ما ينبغي، فلذا يحتاج الناصح أو المستشار إلى علم وعقل

وذكر صحيح ورؤيه حسنة واعتدال مزاج وتوعده وتأن، فان من لم يجمع هذه الخصال فخطوه أسرع من إصابته فلا يستشار ولا ينصح فلا أعظم شيء من النصيحة، فإن بعض الأشخاص الفارغين من أحكام الشريعة - سامحهم الله - نصبوا أنفسهم نصاء لكل أمر فأخذوا يوزعون بنصائحهم على بسطاء الناس ظانين بعملهم هذا الصواب مما أدى إلى خلط الحابل بالنابل، فأفسدوا أكثر مما نفعوا بينما الملحوظ بين ظهرينا من هو أهل لهذه الوظيفة قد إنعزل وانزوى وحجب نفسه عن المجتمع تعففاً عن الناس بحجج وذرائع منها انه لا يتحمل سلوك الناس وأصبح المجتمع غريبا عليه فأصبحنا بين الإفراط والتفرط والله المستعان.

ولا يكون الرجل ناصحاً لغيره إلا إذا بدأ بنصح نفسه وأجتهد في معرفة ما يجب له وعليه ليعرف كيف ينصح. وهناك ثلاثة علامات للناصح وهي (إمام القلب بمصابيح المسلمين، وبذل النصيحة لهم متجرعاً لمراة ظنونهم، وإرشادهم إلى مصالحهم وان جهلوه وكروه) [32].

وأوضح سيد الساجدين الإمام علي بن الحسين(عليه السلام) في صحيفة الحقوق حق الناصح: (ان تلين له جناحك وتصغي إليه بسمعك، فإن أنت بالصواب حمدت الله عز وجل، وإن لم يوفق رحمته ولم تتهمه وتؤاخذه بذلك). كما ان للمنصوح حقاً قد بينه الإمام كذلك بقوله: (أما حق المستنصر فأن تؤدي إليه النصيحة، وتكلمه من الكلام بما يطيقه عقله وليكن مذهبك الرحمة). فعلى المنصوح توجيه سمعه وقلبه إلى الناصح، وإبداء السرور للناصح بنصيحته وقبولها وشكره كما قال سيد الأوصياء أمير المؤمنين علي بن أبي طالب(عليه السلام): (أقبل النصيحة من نصحك، وتلقها بالطاعة من حملها إليك) فإن كل مؤمن لابد له من ناصح. قال الإمام الجواد (عليه السلام): (المؤمن يحتاج إلى ثلاثة خصال: توفيق من الله، وواعظ من نفسه، وقبول من ينصحه) [33]. وإن مخالفة الناصح الشقيق الصادق المخلص في نصيحته تورث الحسنة والندامة كما قال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام): (إن معصية الناصح الشقيق العالم المجريب تورث الحسنة وتعقب الندامة) [34].

### المبحث الثالث: كيفية النصيحة

ينبغي ألا تترك النصيحة في كل حال من الأحوال، وتكون على حسب مقتضى الحال، وعلى الوجه اللائق بحسب ما يقتضيه المقام من الإسرار أو الإعلان، فإذا أقتضى الحال ان تكون النصيحة بالإسرار فلا يعلن في الملاء بالنصيحة، فتكون النصيحة على رؤوس الأشهاد فضيحة ولا يفعلها إلا الجهلاء، لذلك قال إمامنا الحسن العسكري (عليه السلام): (من وعظ أخاه سراً فقد زانه، ومن وعظه علانية فقد شانه). وقال بعضهم من وعظ أخاه بينه وبينه فهي نصيحة، ومن وعظه أمام رؤوس الناس فإنما

ويخه . وقال الفضيل بن عياض : المؤمن يستر وينصح والفاجر يهتك ويغير . إذ فائدة النصيحة حصول النفع وثبوت الود ، فإذا كانت في الملا لا تقبل بل تثير عداوة ف تكون مذمومة بل في بعض الأحيان إذا كانت النصيحة في الإعلان تخجل المنصوح له وتلجه إلى الكتب في اعتذر أو خلنه ف تكون سبباً لفساد كثير ، فما كل ما هو راجح يجري على ظاهره [35] . وإن تكون النصيحة بالرفق والرحمة ، ويتأكد هذا المعنى في نصيحة العلماء ، ويحسن التلطف فيها كذلك في مخاطبة السلطان والرؤساء والملوك ليكون أدعى إلى قبولهم ، وإن هؤلاء لا يخاطبون إلا بعد استئذانهم ولا سيما إذا كان في أمر يعترض به عليهم ، فترك ذلك والغلوظة لهم قد يكون سبباً لإثارة نفوسهم ومعانده من يخاطبهم [36] .

وقد أكد الإسلام نصيحة زعماء القوم ورؤسائهم وولاة الأمور خاصة فإن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اشترط في البيعة بعد إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة النصيحة لرؤساء الأقوام خاصة لأن القوم في أمس الحاجة إلى نصيحة سيدهم [37] . ولا تخشن كلامك في النصيحة فذلك إغراء وتنفير وقد قال الله تعالى في حكم كتابه [فَقُولَا لَهُ فَوْلَا لَيْنَا] [38] ، لأن النصيحة بالقول اللين والرفق أقرب إلى قبولها كما قال الله تعالى : [أَوْجَادُهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَن] [39] .

ثم إن النصيحة مرتان فال الأولى فرض ديانة ، والثانية تبيه وتنذير وأما الثالثة فتوبیخ وتقریع وليس وراء ذلك إلا الترکل واللطام إلا في الدين فالواجب على المرء تكرار النصيحة رضي المنصوح أو سخط ، تؤدي الناصح بذلك أو لم يتأذ وأعظم مانع من قبول النصيحة هو الحسد ، ولا تنصح على شرط القبول منك فإن فعلت ذلك فأنت ظالم ، ولعلك مخطيء في وجه نصحك ف تكون مطالباً بقبول خطئك ويترك الصواب ، فإن تعديت هذه الكيفية في النصيحة فأنت ظالم لا ناصح وطالب طاعة وملك لا مؤدي حق وأمانة وأخوة ، وليس هذا حكم العقل ولا حكم الصدقة لكن حكم الأمير مع رعيته والسيد مع عبيده ، وإذا أردت النصيحة فأنصح سراً لا جهراً وبتعريض لا تصريح إلا أن لا يفهم المنصوح تعريضك فلا بد من التصريح [40] . وإذا بذلت النصيحة لقلب ملآن ضدها لا منفذ لها فيه لا يقبله ولا تلتج فيه لكن تمر مجتازة لا مستوطنة فلا تطلب مشورة البخيل في العطاء ومشورة الجبان في القتال ومشورة الحريص في الإباء ، وهذا ما أشار إليه أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) في عهده لصاحبہ مالک الأشتر (رضي الله عنه) بقوله : (ولا تدخلن في مشورتك بخيلاً يعدل بك عن الفضل ويعذك الفقر ، ولا جباناً يضعفك ، ولا حريضاً يزين لك الشره بالجور ، فإن البخل والجبن والحرص غرائز شتى يجمعها سوء الظن بالله) [41] .

ثم إذا عرف من شخص المخالفة واللجاج، وأنه إذا دل على أمر فيه نصيحته عمل بخلافه، فالنصح عدم النصح قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) (لا تشر على المستبد برأيه)<sup>(42)</sup> بل قد يشير عليه بخلاف ذلك فيخالفه فيفعل ما ينبغي، وهذه النصيحة لا يشعر بها كل أحد، وهي تسمى علم السياسة فإنه يسوس به النفوس الجمودة الشاردة عن طريق مصالحها ولكن ضابط هذه الحالة بأن لا ينصحه بمحرم. قال بعض العارفين: أوصيك بالنصح نصح الكلب لأهله فإنهم يجيعونه ويطردونه ويأبى إلا أن يحوطهم ويحفظهم<sup>(43)</sup>.

#### المبحث الرابع: أنواع النصيحة

ان النصيحة على أنواع:

##### النوع الأول: النصيحة لله تعالى

ان النصيحة لله تعالى تقتضي إخلاص الاعتقاد في توحيده، ونفي الشرك عنه وترك الإلحاد في صفاته ووصفه بصفات الكمال والجلال وتزييه عمما يضادها، والقيام بأداء واجباته على أكمل وجهها، وهو مقام الإحسان. فلا يمكن النصح لله من دون ذلك، ولا يتأتى ذلك من دون كمال المحبة الواجبة والمستحبة، ويستلزم ذلك الاجتهاد في التقرب إليه بنوافل الطاعات على هذا الوجه، وترك المحرمات والمكروريات على هذا الوجه أيضاً. فقد ورد عن الإمام الحسن(عليه السلام): (رأيتم لو كان لأحدكم عباد فكان أحدهما يطيعه إذا أمره ويؤدي إليه إذا أتممه وينصح له إذا غاب عنه وكان الآخر يعصيه إذا أمره وي Roxونه إذا أتممه، ويغشه إذا غاب عنه كانا سواء؟ قالوا: لا، قال: فكذا أنتم عند الله عز وجل)<sup>(1)</sup>.

وقد سأله الحواريون النبي عيسى (عليه السلام): ما الخالص من العمل؟ قال: ما لا تحب أن يحمدك الناس عليه، قالوا: فما النصح؟ قال: ان تبدأ بحق الله قبل حق الناس، وإن عرض لك أمران أحدهما لله تعالى والآخر للدنيا بدأت بحق الله تعالى<sup>(2)</sup>. فالرغبة في محابه والبعد عن مساخطه والجهاد من كفر بالله تعالى والدعاء إلى ذلك والتحث عليه والاعتراف بنعمه وشكره عليها والإخلاص في جميع الأمور. وحقيقة النصيحة لله تعالى عز وجل راجعة إلى العبد في نصحه نفسه فالله تعالى غني عن نصيحة الناصح.

##### النوع الثاني: النصيحة لكتابه الكريم

إما النصيحة لكتاب الله العزيز فـ بالإيمان بأنه كلام الله تعالى وتنزيله، لا يشبه شيء من كلام الخلق ولا يقدر على مثله أحد من الخلق، وتعظيمه وتنزيهه وتلاؤته حق تلاؤته والخشوع عندها، والوقوف على أوامره ونواهيه، وتفهم علومه وأمثاله، وتدبر آياته والذب عن الشبهات عنه وطعن الملحدين به والتصديق بما فيه، والاعتبار بمواعظه والتفسير في عجائبها والعمل بمحكمه والتسلیم لمتشابهه.

#### **النوع الثالث: النصيحة لرسول الله (صلى الله عليه وآله):**

وأما النصيحة لرسول الله (صلى الله عليه وآله) فتصديقه على الرسالة، والإيمان بجميع ما جاء به، وطاعته في أمره ونهيه، ومعاداة من عاداه، وموالاة من والاه، وإعظام حقه، وإحياء طريقة وسنته، وبث دعوته، ونشر شريعته والتفسير في معانيها والدعاء إليها، والتلطف في تعلمها وتعليمها، والإمساك عن الكلام فيها بغير علم، وإجلال أهلها لانتسابهم إليها، والتحلخ بأخلاقه والتأنب بأدابه، ومحبة أهل بيته (عليهم السلام) وأصحابه المنتجبين الأخيار، ومجانبة من ابتدع في سنته.

#### **النوع الرابع: النصيحة لأهل البيت (عليهم السلام):**

النصيحة لأهل البيت (عليهم السلام) هو اتباع أحاديثهم الشريفة والاهداء بهديهم والموالاة لمن والهم والمعاداة لمن عادهم، والقول في شأنهم ما يليق، والإنقياد لهم في أوامرهم ونواهيهم وآدابهم وأعمالهم، والإطاعة لهم في جميع ذلك، وأجراء أحكامهم على الأمة وحقيقة نصيحة المؤمن النصيحة لأهل البيت (عليهم السلام) ففي خبر يزيد بن معاوية عن أبي جعفر الباقر (عليه السلام) قال: (قال رسول الله صلى الله عليه وآله): ما نظر الله عز وجل إلى ولی يجهد نفسه بالطاعة لإمامه وينصحه إلا كان معنا في الرفق الأعلى([3]).

وتختص نصيحة العلماء لله تعالى وكتابه الكريم ورسوله العظيم وأهل بيته الكرام بالرد على الأهواء المضلة على الكتاب والسنة الشريفة وبيان دلالتها على ما يخالف الأهواء، وكذلك رد الأقوال الضعيفة من زلات العلماء، وبيان ما صح من الأحاديث الشريفة عن أهل البيت (عليهم السلام) وما لم يصح بتبيين حال الرواية ومن تقبل روایته منهم ومن لا تقبل.

#### **النوع الخامس: النصيحة لأئمة المسلمين**

النصيحة لأئمة المسلمين العادلين وهم أصحاب الولائيات وعلماء الدين المجتهدون الذين يجب تقلیدهم وإحسان الظن بهم وتعاونتهم على الحق وطاعتهم فيه وأمرهم به وتنبيههم وتنذيرهم برفق ولفظ، واعلامهم بما غفلوا عنه ولم يبلغهم من حقوق المسلمين، وتألف قلوب الناس لطاعتهم فقد روي عن

النبي (صلى الله عليه وآلـه) قال: (ان الله يرضى لكم ثلاثة يرضى لكم أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئاً وإن تعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا، وإن تناصحوا من ولاه الله أمركم) [4].

كما روى عن أبي يعفور عن أبي عبد الله (عليه السلام): ان رسول الله (صلى الله عليه وآلـه) خطب الناس في مسجد الخيف في حجة الوداع فقال: نَضَرَ اللَّهُ عِبْدًا سَمِعَ مَقَالَتِي فَوَعَاهَا وَحَفَظَهَا وَبَلَغَهَا مِنْ لَمْ يَسْمَعَهَا فَرَبُّ حَامِلِ فَقِهِ، وَرَبُّ حَامِلِ فَقِهِ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ، ثَلَاثٌ لَا يَغْلِبُ عَلَيْهِنَّ قَلْبٌ أَمْرِيَءٌ مُسْلِمٌ: إِخْلَاصُ الْعَمَلِ لِلَّهِ، وَالنَّصِيحَةُ لِأَنْمَاءِ الْمُسْلِمِينَ، وَاللَّزُومُ لِجَمَاعَتِهِمْ، فَإِنْ دَعَوْتُهُمْ مَحِيطَةً مِنْ وَرَائِهِمْ، الْمُسْلِمُونَ أَخْوَةٌ تَكَافَىءُ دِمَاؤُهُمْ وَيَسْعَى بِذَمِنَاهُمْ) [5]. ومن النصيحة لهم الجهاد معهم والصلوة خلفهم وأداء الحقوق إليهم، وإن يدعى لهم بالصلاح، ولا يغروا بالثناء الكاذب عليهم.

### النوع السادس: النصيحة لعامة المسلمين

أما النصيحة للMuslimين عامة فـإرشادهم لمصالحهم في آخرتهم ودنياهم، وكف الأذى عنهم وتعليمهم ما يجهلونه من دينهم وإعانتهم عليه بالقول والفعل، وستر عوراتهم وسد خلاتهم ودفع المضار عنهم وجلب المنافع لهم، وأمرهم بالمعرفة ونهيهم عن المنكر برفق إخلاص، والشفقة عليهم وتوقير صغارهم واحترام كبارهم، وإبداء الموعظة الحسنة لهم وترك غشهم وحسدهم، وإن تحب لهم ما تحب لنفسك من الخير، وتكره لهم ما تكره لنفسك من المكره والذنب عن أموالهم وأعراضهم وغير ذلك من أحوالهم وحثهم على التخلق بجميع ما ذكرناه من أنواع النصيحة، وتنشيط هممهم إلى الطاعات، حتى إن المتقين والصالحين والعلماء الأبرار من تبلغ به النصيحة إلى الإضرار بدنياه) [6].

روي عن جرير بن عبد الله قال: (بايعت النبي (صلى الله عليه وآلـه) على إقام الصلاة وإيتاء الزكاة والنصح لكل مسلم) [7]. وروي (حق المؤمن على المؤمن ست) فذكر منها (إذا استنصرت فانتصر له) وروي هذا الحديث من وجوه آخر عن النبي (صلى الله عليه وآلـه) قال: (إذا استنصر أحدكم أخيه فلينصر له) [8].

## الفصل الثالث: النصيحة في الفقه الإسلامي

### المبحث الأول: النصيحة في الأدلة الشرعية

#### أولاً: الآيات الكريمة

لقد ذكر القرآن الكريم مادة النصح في الآيات الشريفة التالية :

**1**- قوله تعالى: [فَتَوَلَّىٰ عَنْهُمْ وَقَالَ يَا قَوْمٍ لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ رِسَالاتِ رَبِّي وَنَصَحْتُ لَكُمْ فَكَيْفَ آسَى عَلَىٰ قَوْمٍ كَافِرِينَ]([9]).

لقد تولى النبي صالح (عليه السلام) عن قوم ثمود عندما عقروا الناقة قال لهم: لقد أبلغتم رسالتة ربى وأديت إليكم ما أمرني بأدائه إليكم من أمره ونهيه، ونصحتم لكم في أداء رسالات الله إليكم في تحذيركم بأسه بإقامتك على كفركم به وعبادة الأوثان ولكن لا تحبون الناصحين لكم في الله الناهين عن أتباع أهوائكم، الصادقين لكم عن شهوات أنفسكم ([10]).

**2**- قوله تعالى: [فَتَوَلَّىٰ عَنْهُمْ وَقَالَ يَا قَوْمٍ لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ رِسَالَةَ رَبِّي وَنَصَحْتُ لَكُمْ وَلَكُنْ لَا تُحِبُّونَ النَّاصِحِينَ]([11]).

يقول تعالى ذكره: فأدبر النبي شعيب (عليه السلام) عن قومه شاكراً من بين أظهرهم حين أتاهم عذاب الله وقال لما أيقن بنزول نعمة الله بقومه الذين كذبوه حزنا عليهم: يا قوم لقد أبلغتم رسالتة ربى وأديت إليكم ما بعثني به إليكم من تحذيركم غضبه على إقامتك على الكفر به وظلم الناس أشياءهم، ونصحتم لكم بأمرى إياكم بطاعة الله ونهيكم عن معصيته ([12]).

فإن الآيتين تشيران إلى ان نزول العذاب بعد النصيحة.

**3**- قوله تعالى: [وَقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لَمِنْ النَّاصِحِينَ]([13]).

والمقاسمة لا تكون إلا بين اثنين، والقسم كان من إبليس لا من آدم فهو من باب عفاه الله والمعنى (وَقَاسَمَهُمَا) أي حلف لهما بالله تعالى حتى خدعهما وقال: (إِنِّي لَكُمَا لَمِنْ النَّاصِحِينَ) أي المخلصين النصيحة في دعائهما إلى التناول من هذه الشجرة، وظن آدم وحواء لا يقدر على اليمين بالله تعالى إلا صادقاً فدعاهما ذلك إلى تناول الشجرة ([14]).

**4**- قوله تعالى: [أَبْلَغْتُكُمْ رِسَالاتِ رَبِّي وَأَنْصَحْتُ لَكُمْ وَأَعْلَمْ مِنَ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ]([15]).

أدى النبي نوح (عليه السلام) تبليغ رسالة الله عز وجل إلى قومه ونصح لهم في تبليغ الرسالة على وجهها من غير تغيير ولا زيادة ولا نقصان.

**5**- قوله تعالى: [أَبْلَغْتُكُمْ رِسَالاتِ رَبِّي وَأَنَا لَكُمْ نَاصِحٌ أَمِينٌ]([16]).

بلغ النبي هود (عليه السلام) رسالات ربى أي نبوات الله تعالى، وهو في تبليغه ثقة مأمون في تأدية الرسالة.

**6**- قوله تعالى: [وَلَا ينفعُكُمْ نصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَّ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يَرِيدُ أَنْ يَغُوِّيَكُمْ هُوَ رَبُّكُمْ وَإِلَيْهِ تَرْجِعُونَ]([17]).

حكي النبي نوح عليه السلام عن قومه: انه ان كان الله يريد أن يخيبكم من رحمته بأن يحرمكم ثوابه ويعاقبكم به، فلا ينفعكم نصحي إن أردت ان أنتصح الكـمـ.

**7**- قوله تعالى: [لَيْسَ عَلَى الصُّفَّاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنْفِقُونَ حَرْجٌ إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ]([18]).

ذكر الله سبحانه أهل الغرر وهم الذين لا يقدرون على الخروج للجهاد للعلل المانعة عن الخروج كالمرض، ومن لا نفقة له للخروج وآلـهـ السفر، فلا حرج وضيق وجناح في التخلف وترك الخروج مع الرسول (صلـى اللهـ عـلـيـهـ وـآلـهـ) بـاـنـ يـخـلـصـواـ العـلـمـ منـ الغـشـ وـيـنـصـحـواـ اللهـ وـرـسـوـلـهـ (صلـى اللهـ عـلـيـهـ وـآلـهـ).

**8**- قوله تعالى: [إِنَّمَّا الَّذِينَ آمَنُوا تُؤْمِنُوا إِلَى اللَّهِ تَوْهِيدَ نَصْوَحَا]([19]).

النصح تحري فعل أو قول فيه صلاح صاحبه والتوبة النصوح ما يصرف صاحبه عن العود إلى المعصية أو ما يخلاص العبد للرجوع إلى الذنب فلا يرجع إلى ما تاب منه. فالتبوية النصوح أي الصادقة.

**9**- قوله تعالى: [وَجَاءَ رَجُلٌ مِّنْ أَفْصَنِ الْمَدِينَةِ يَسْعَى قَالَ يَامُوسَى إِنَّ الْمَلَأَ يَأْتِمُرُونَ بِكَ لِيُقْتَلُوكَ فَأَخْرُجْ إِنِّي لَكَ مِنِ النَّاصِحِينَ]([20]).

قوله تعالى: [وَجَاءَ رَجُلٌ مِّنْ أَفْصَنِ الْمَدِينَةِ يَسْعَى] قيل هو مؤمن آل فرعون، قال يا موسى ان الملـأـ يـأـتـمـرـونـ بـكـ لـيـقـتـلـوكـ أـيـ يـرـتـاعـونـ لـقـتـالـكـ فـاخـرـجـ إـنـيـ لـكـ مـنـ النـاصـحـينـ (عليـهـ السـلامـ) يـحـذرـهـ مـنـ أـعـدـائـهـ.

**10**- قوله تعالى: [وَحَرَمْنَا عَلَيْهِ الْمَرَاضِعَ مِنْ قَبْلِ فَقَالَتْ هَلْ أَدْكُمُ عَلَى أَهْلِ بَيْتٍ يَكْفُلُونَهُ لَكُمْ وَهُمْ لَهُ نَاصِحُونَ]([21]).

ذكرت الآية إرجاع نبينا موسى (عليـهـ السـلامـ) إلى أمه فقوله تعالى [وـحـرـمـنـاـ عـلـيـهـ الـمـارـضـعـ] وهي جمع مرضعة معناه منعنـهـ وبغضـناـهـ إـلـيـهـ لاـ أـنـ هـنـالـكـ نـهـيـاـ عـنـ فـعـلـ الرـضـاعـ. وـقـوـلـهـ تـعـالـيـ [مـنـ قـبـلـ] أـيـ مـنـ قـبـلـ رـدـهـ إـلـىـ أـمـهـ. [فـقـالـتـ هـلـ أـدـكـمـ عـلـىـ أـهـلـ بـيـتـ يـكـفـلـونـهـ لـكـمـ وـهـمـ لـهـ نـاصـحـونـ] معناه يضمـونـهـ بـرـضـاعـةـ وـالـقـيـامـ عـلـيـهـ وـيـنـصـحـونـهـ فـقـيلـ لـأـخـتـهـ مـنـ أـيـنـ قـلـتـ: أـنـهـ نـاصـحـونـ لـهـ أـعـرـفـ أـهـلـهـ؟ فـقـالـتـ: إـنـماـ عـنـيـتـ نـاصـحـونـ لـلـمـلـكـ.

## ثانياً: الأحاديث الشريفة

ان الأخبار التي تعرضت إلى النصيحة على أربع طوائف:

### الطائفة الأولى: مطلق النصيحة

وهي الأخبار الدالة على نصيحة المؤمن ابتداء دون سبق استشارة ومنها:

1- محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن النوفلي عن السكوني عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): (أنسك الناس نسكاً أتصحهم جبأ وأسلمهم قلباً لجميع المسلمين) [22]. الرواية ضعيفة بالنوفلي وضعفها المجلسي ومعناها ان أشد هم عبادة أكثرهم أمانة، يقال رجل ناصح الجيب أي أمين، وفي بعض النسخ (أتصحهم حبا)، ولعل الأول هو الصواب.

2- محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن علي بن الحكم عن عمر بن أبان عن عيسى بن أبي منصور عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: (يجب للمؤمن على المؤمن أن ينصحه) [23]. الرواية صحيحة السندي والمراد بنصيحة المؤمن للمؤمن ارشاده إلى مصالح دينه ودنياه وتعلمه إذا كان جاهلاً وتنبيهه إذا كان غافلاً، والذب عنه وعن أعراضه إذا كان ضعيفاً، وتوقيره في صغره وكبره وترك حسده وغضبه ودفع الضرر عنه وجلب النفع إليه. وبالجملة كلما يريد لنفسه يريد لأنبياء المؤمن. ولو لم يقبل نصيحته سلك طريق الرفق حتى يقبلها ولو كانت متعلقة بأمر الدين سلك به طريق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على وجه المشروع. ويمكن إرادة النصيحة للرسول والأئمة (عليهم السلام) أيضاً لأنهم أفضل المؤمنين [24].

3- وعنه عن أبي أحمد عن ابن محبوب عن معاوية بن وهب، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: (يجب للمؤمن على المؤمن النصيحة له في المشهد والغيب) [25]. الرواية صحيحة السندي. قوله: (في المشهد والغيب) أي في وقت حضوره وفي غيبته بالكتابة أو الرسالة وحفظ عرضه والزجر عن غيبته، وبالجملة رعاية جميع المصالح له ودفع المفاسد عنه على أي وجه كان. قال المجلسي في البحار بعد نقله للرواية ان معنى (يجب للمؤمن على المؤمن النصيحة له) يحتمل ان يكون الوجوب في بعض الأفراد محمول على السنة المؤكدة وفاماً للمشهور بين الأصحاب.

4- وعن أبي محبوب بن عمرو بن شمر عن جابر عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): (لينصح الرجل منكم أخاه كنصحه لنفسه) [26]. هذا الحديث جامع لجميع

أفراد النصيحة، فهو ناظر إلى وحدة الكيفية بعد الفراغ عن حكم نفس النصيحة وأنه يجب أن ينصح أخاه كما ينصح لنفسه سواء كان النصيحة واجباً أو استحبابياً.

5- خبر تميم الداري قال: قال رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) ثلثاً: (الدين النصيحة، قيل لمن يا رسول الله؟ قال: الله ولرسوله ولائمة الدين ولجماعة المسلمين) [27]. وقد ذكر علماء الحديث بان هذا الحديث له شأن عظيم وعليه مدار الإسلام، وأعتبره جماعة من العلماء أنه أحد أرباع الإسلام أي أحد الأحاديث الأربع التي تجمع أمور المسلمين بل خص بعض العلماء مدار الإسلام به وحده، قال أبو داود: (إن هذا الحديث أحد الأحاديث التي يدور عليها الفقه) [28] وهو من وجيزة الأسماء ومحض الكلام وليس في كلام العرب كلمة مفردة يستوفي بها هذا المعنى سوى كلمة (النصيحة)، كما أنه لا يوجد في كلام العرب كلمة أجمع لخير الدنيا والآخرة من كلمة (الفلاح).

6- خبر زياد بن علاء قال سمعت جرير بن عبد الله يقول: (بأيَّتِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) فاشترط على النصيحة لكل مسلم) [29].

7- ما روي في وسائل الشيعة: (للMuslim على Muslim من الحق ان يسلم عليه إذا لقيه ويعوده إذا مرض، وينصح له إذا غاب، ويسمته إذا عطس، ويجيبه إذا دعا، ويتبعه إذا مات) [30].

عد الإمام (عليه السلام) النصيحة من الحقوق المستحبة، ومعلوم ان هذه الحقوق ليست واجبة، بل إنما هي في ذاتها مستحبة فعد النصيحة منها دليل على استحبابها. فالمستفاد من متون هذه الطائفة من الأخبار الكثيرة والمعتبرة هو الجانب الأخلاقي فتحمل على الاستحباب، وحمل لفظ (يجب) فيها على الوجه الشرعي بعيد، والوجه في ذلك لزوم العسر الأكيد والحرج الشديد من القول بوجوب النصيحة على وجه الاطلاق كما ذهب إليه بعض الفقهاء كالمحسن العاملی صاحب الوسائل والمحدث الثوري صاحب المستدرک والشيخ مهدي کاشف الغطاء في مخطوطته المکاسب المحرمة بقوله: (الأخبار المتكررة الدالة على وجوب نصيحة المؤمن التي منها خبر عيسى بن منصور وخبر معاویه بن وهب وخبر السكوني وخبر سفيان بن عيينة الدالة على وجوب نصيحة المؤمن مع السبق بالإستشارة وعدمه لتعبير أكثرها بلفظ (يجب)، هذا مضافا إلى قوله (عليه السلام): (المؤمن مرأة أخيه) وإلى ان تركها خيانة وهي من أعظم المحرمات) [31].

ويمكن الجواب عما أفاده الشيخ مهدي بان الوجوب في هذه الطائفة هو ثبوت هذا الحق للمؤمن على المؤمن ثبوتاً أخلاقياً، لأن العمدة في هذه الطائفة ما كان مشتملاً على لفظ (يجب للمؤمن) ومن المعلوم

ان الوجوب إذا تعدى باللام يكون معناه ثبوت الحق لا التكليف الشرعي فانه لا يتعدى باللام بل يتعدى الوجوب الشرعي بـ (على)، فلو كان المراد به التكليف الشرعي الإلزامي لقال (يجب على المؤمن أن ينصح أخيه) من دون حاجة إلى ذكر (المؤمن)، وكم فرق بين ان يقال: يجب على المؤمن كذا وكذا وبين ان يقال: يجب للمؤمن على المؤمن فهذا اللسان أشبه بلسان الاستحباب والحاصل ان هنا حكم أخلاقي. أضف إلى ذلك ان رواية جابر ناظرة إلى وحدة الكيفية بعد الفراغ عن حكم نفس النصيحة، وأنه يجب ان ينصح أخيه كما ينصح لنفسه سواء كان النصح واجباً أم مستحباً، كما ان باقي الأخبار بين ضعيفة السند وبين غير واضحة الدلاله على الوجوب. نعم الاستحباب هو القدر المتيقن منها. كما أنه من المحتمل قوياً ان المراد بالمؤمن الذي تجب له النصيحة هو الذي وصفه ائمه أهل البيت عليهم السلام (بأنه إذا ضرب على رجل أخيه عرق سهر له، وأنه إذا أصاب أخيه شيء في بلد حزن له، وأنه من أخيه بمنزلة الجسد الواحد إذا إشتكي وجده ألم ذلك في سائر جسده). وهذا المؤمن كالكبيريت الأحمر وأعز من الذهب الأصفر، فإن مثل هذا لا يبعد أن يوجب له الله ما يوجب، فقد روی (من لا يوجب لك فلا توجب له ولا كرامته) [32]. وقد ورد وصف المؤمن في كلام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) لهمام، وفي كلام الإمام علي بن الحسين (عليه السلام) وغيرهما مما يدل على أن المؤمن لا يوجد إلا ما ندر) [33].

الطائفة الثانية: نصيحة المستشير

لابد من مقدمة في تعريف الإستشارة أو المشورة وحكمها في الفقه الإسلامي: الإستشارة أو المشورة هي استخراج صواب الرأي، وإشتقاق الكلمة من قولهم شور العسل أستخلصه من موضعه وصفاه من الشمع. والمشاورة حصن من الندامة وأمن وسلامة وعين الهدایة قال الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) : (إإن معصية الناصح الشفيف العالم المجريب نورث الحسرة وتعقب الندامة)، وقيل نعم الموازرة المشاوية، ومن شاور ذوي الألباب دل على الرشاد، ومن أعظم أنواع النصيحة أن ينصح لمن إستشاره. وقد مدح الله المؤمنين بقوله عز وجل [وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْتَهُمْ] [34]. وروي عن أبي جعفر الثاني (عليه السلام) عن أبيه عن أمير المؤمنين عليه السلام قال بعثني رسول الله (صلى الله عليه وآله) إلى اليمن فقال وهو يوصيني: (يا علي ما حار من استخار ولا ندم من استشار) [35]. ولقد أحسن القائل:

## القائل:

**شاور صديقك في الخفي المشكل واقيل نصيحة ناصح متفضل**

وفي حديث فاطمة بنت قيس حين شاورت الرسول الأعظم (صلى الله عليه وآله) لما خطبها معاوية وأبو جهم قوله (صلى الله عليه وآله): (أما معاوية فرجل صعلوك لا مال له، وأبو جهم فلا يضع العصا عن عانته) [36]. دليل على إستشارة ذوي الرأي وأنه جائز أن يستشير الرجل من يرضى دينه في إمرأتين يسميهما له أيةهما يتزوج، وكذلك للمرأة في رجلين أيهما تتزوج، وفيه أن للمستشار أن يشير بغير من يستشير فيه لأنه أشار (صلى الله عليه وآله) إلى أسامة ولم تذكر له إلا أبو جهم ومعاوية [37].

وروي عن الإمام موسى بن جعفر (عليه السلام): (إذا إستشار عليك العاقل الناصح فإياك والخلاف فإن في ذلك العطب) [38]. روي عنه (عليه السلام): (من إستشار لم يعدم عند الصواب مادحاً وإن الخطأ عاذراً) [39]. وقال (عليه السلام): (ومشاورة العاقل الناصح يمن وبركة ورشد وتوفيق من الله). (والمستشار مؤمن) أي أمين فيما يسأل من الأمور لأنه قد الأمور الذي يستشير فيه، فمن أفضى إلى أخيه بسره وأمنه على نفسه فقد جعله بمحلها، فيجب عليه أن لا يشير عليه إلا بما يراه صواباً لأنه قدله أمره، فان غشه فيما إستشاره فيه فقد خان الله ورسوله ويسمى الغرور وهو إخفاء الخدعة في صورة النصيحة. وإن ترك النصيحة لا يعتبر خيانة. نعم الخيانة إنما تلزم فيما لو نصحه بخلاف ما يعتقده من المصلحة. فمن علم عدم عدالة إمام الجماعة فلا يجوز إعلام غيره به، نعم لو يستشير وسأل عن عدالته فهنا المستشار مؤمن وعليه ان لا يخون لما روي (المستشار مؤمن) والمستشار ان شاء أشار وإن شاء لم يشر، فهو مخير لا يتعين عليه النصيحة ما لم يتحقق بترك مشورته حصول ضرر لمحترم من نفس أو مال أو عرض وإن تعين نصحه بل لو تعلق به علمه به وجب وإن لم يستشره. ولا تطلب المشورة من كل أحد فقد تكون نتيجتها المهالك. قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) في وصيته لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام): (يا علي لا تشاورن جباناً فإنه يضيق عليك المخرج، ولا تشاورن بخيلاً فإنه يقصر بك عن غايتك، ولا تشاورن حريضاً فإنه يزين لك شره). بل لا تشاور إلا من كان أهلاً للمشورة وتوافرت فيه هذه الصفات التي ذكرها الإمام الصادق (عليه السلام) بقوله: (إن المشورة لا تكون إلا بحدودها فمن عرفها بحدودها وإن كانت مضرتها على المستشير أكثر من منفعتها فأولها: أن يكون الذي تشاوره عاقلاً، والثانية: أن يكون حراً متديناً، والثالثة: أن يكون صديقاً مؤاخياً، والرابعة: إن تطلعه على سرك فيكون علمه به كعلمك بنفسك ثم يسر لك ويكتمه، فإنه إذا كان عاقلاً أنتفعت بمشورته، وإذا كان حراً متديناً أجهد في النصيحة لك، وإذا كان صديقاً مؤاخياً كتم سرك إذا أطلعته عليه، وإذا أطلعته على سرك فكان علمه به كعلمك به تمت المشورة وكملت النصيحة) [40].

وأما الأخبار الواردة في خصوص نصيحة المستشير منها:

**1**- عن ابن خالد عن بعض أصحابه عن حسين بن حازم بن عمر بن يزيد عن أبيه عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: (من إستشار أخيه فلم يمحضه محض الرأي سلبه الله عز وجل رأيه) ([41]).  
الرواية مجهولة للحسين بن حازم والحسين بن عمر.

محضه كمنعه سقاوه المحض وهو اللبن الخالص، وأمحضه الود أخلصه كمحضه الحديث: صدقه، والأمحوضة: النصيحة الخالصة. قوله (عليه السلام): (محض الرأي) مفعول مطلق أو مفعول به.  
والرأي: العقل والتدبیر ورجل ذو رأي أي بصيرة.

**2**- رواية النوفلي قوله (عليه السلام): (من إستشاره أخوه المؤمن فلم يمحضه النصيحة سلبه الله لبها) ([42]).

ان هاتين الروايتين قد تعرضتا إلى الوعيد بالعقوبة الدنيوية من سلب الرأي واللب وهي لا تدل على أزيد من الإستحباب ورجحان العمل، فإن العقل من أعظم النعم الإلهية وقد منّ به سبحانه على عباده لهدايتهم فصرفه إلى غير ما خلق من أجله يوجب الزوال وهو من النقمات الشديدة، كما أن صرفه إلى ما خلق لأجله يوجب المزية والاستكمال ولا شبهة في رجحانه. فالروايتان محمولتان على الاستحباب، فإن نصح المؤمن مستحب كقضاء حاجته وإن أدللة النصح كأدلة قضاء الحاجة تدل على الإستحباب.

**3**- رواية عبایة قوله: (وأنصح لمن أستشارك).

تفيد هذه الرواية إلى الإرشاد إلى الرجحان، فهي محمولة على الاستحباب. وقد أدعى غير واحد من المحدثين وغيرهم ظهور هذه الطائفة من الأخبار على وجوب نصيحة المستشير على أن الروايات المذكورة كلها مجهولة الرواية، ويدل على عدم وجوب نصح المستشير من جواز إرجاع المستشير إلى غيره فإنه ينافي وجوب نصح المستشير ([43]).

### الطائفة الثالثة: إعانة المؤمن

الأخبار الآمرة بإعانة المؤمن وكشف كربته وقضاء حاجته، ومن الواضح أن نصيحة المؤمن نوع منها، ومن الروايات:

**1**- محمد بن يعقوب بن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن علي بن النعمان، عن أبي حفص الأعشى عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): (من سعى في حاجة أخيه فلم ينصحه فقد خان الله ورسوله) ([1]). الرواية مجهولة بالأعشى ولم يذكر له

غير هذا الحديث. قوله (عليه السلام): (فلم ينصحه) وفي بعض النسخ (فلم ينناصره) أي لم يبذل الجهد في قضاء حاجته ولم يهتم لذلك، ولم يكن غرضه حصول ذلك المطلوب. هذه الرواية ناظرة إلى حرمة الخيانة في مقام النصيحة فلا صلة لها ببيان حكم النصيحة وجوباً أو استحباباً، وإنما يستفاد منها أنه إذا سعى بإعانة المؤمن في حاجته يجب أن ينصحه ولا يخونه.

2- عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن خالد، وأبو علي الأشعري عن محمد بن حسان جمياً عن أدريس بن الحسن عن مصبح بن هلقام قال: أخبرنا أبو بصير قال: سمعت أبي عبد الله (عليه السلام) يقول: إيماء رجل من أصحابنا إستعان به رجلٌ من إخوانه في حاجة فلم يبالغ فيها بكل جهد فقد خان الله رسوله، قال أبو بصير: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): ما تعني بقولك: والمؤمنين؟ قال من لدن أمير المؤمنين إلى آخرهم) [2].

#### الرواية مجهرة بادريس بن الحسن.

قوله (عليه السلام): (من لدن أمير المؤمنين) يحتمل أن يكون المراد بهم الأئمة عليهم السلام كما فسرت الأخبار الكثيرة (المؤمنين) في الآيات بهم عليهم السلام فإنهم المؤمنون حقاً، ويحتمل أن يراد سائر المؤمنين.

وأما خيانة الله فلأنه خالف أمره وأدعى الإيمان ولم يعمل بمقتضاه، وخيانة الرسول والأئمة (عليهم السلام) لأنه لم يعمل بقولهم، وخيانة سائر المؤمنين لأنهم كنفس واحدة، ولأنه إذا لم يكن الإيمان سبباً لنصحه فقد خان الإيمان واستحرقه ولم يراعه وهو مشترك بين الجميع فكانه خانهم جميعاً.

إن الروايات الواردة في هذه الطائفة من إعانة المؤمن جميعها هي في حقوق الإخوان محمولة على الجهات الأخلاقية فتحمل على الاستحباب المؤكد، ضرورة أنه لم يتلزم أحد فيها بالوجوب بل قامت الضرورة على عدم الوجوب ف تكون الضرورة قرينة على رفع اليد عن ظهورها في الوجوب. ومن المحتمل أن المراد بالمؤمن المؤمن الكامل فإنه هو الأخ الحقيقي والذي تكون ترك مناصحته خيانة لله ولرسوله كما وصف أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) المؤمن لهم أحد أصحابه ذكر فيها: (لا يطلع على نصيحة فيذر). كما أنه من المحتمل هو أن يكون المراد من الرواية هو السعي معه على نحو يوقعه في خلاف مصلحته كما هو مقتضى التشبيه بالخيانة لله ولرسوله.

#### الطائفة الرابعة: حرمة خيانة المؤمن

الأخبار الواردة على حرمة خيانة المؤمن لأخيه الموهمة بوجوب النصيحة إليه منها :

**1**- رواية أبي المأمون الحارثي عن أبي عبد الله(عليه السلام) قال: (حق المؤمن على المؤمن أن لا يخونه)([3]) الرواية مجهولة بالحارثي.

**2**- رواية علي بن عقبة عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: (إن المؤمن أخو المؤمن عينه ودليله لا يخونه)([4]). الرواية صحيحة.

**3**-رواية الحارث عن أبي عبد الله (عليه السلام): (المسلم أخو المسلم لا يخونه)([5]). ضعيفة لسهل ومجهولة للمثنى الحناط.

**4**- وفي المستدرك ( وانصح من استشارك ).

**5**- قال أمير المؤمنين (عليه السلام): (من غش المسلمين بمشورة بريئ منه)([6]).

إن هذه الطائفة من الروايات تعرضت إلى الخيانة وترك النصيحة حتى مع الاستشارة ولا ملازمة بينها وبين وجوب النصيحة فهي أجنبية عن معرفة حكم النصيحة استحباباً أو وجوباً، كما أنه لو كانت النصيحة واجبة لما جاز لمن يستشير أن يرده إلى غيره مع إمكان رد المستشير إلى غيره سواء أكان ذلك الغير أعرف منه بحال المستشير أم لا. أضافة إلى ذلك إن هذه الطائفة من الأخبار تدل على أن الناصح يجب أن لا ينصح بخلاف ما يعتقد لا على وجوب النصح نفسه لمن استشار.

### ثالثاً: سيرة المترسعة

إن سيرة المتنبيين والعلماء الروحانيين على عدم الالتزام بالنصيحة مطلقاً يؤيد استحباب النصيحة، مضافاً أن النصيحة من الأمور التي تعم بها البلوى وتكثر إليها الحاجة كثرة شديدة فلو كانت واجبة لاشتهر وجوبها وتضافت الأخبار بها لتوافق الدواعي إلى نقلها ولا مانع من التصرير بوجوبها، فعدم ذلك دليل على عدم وجوبها([7]).

(1) وسائل الشيعة 11/596 / باب (36) من أبواب فعل المعروف/ الحديث(1)، الأصول/474

عقاب الأعمال/28، المحسن/ 98، الشافي في شرح أصول الكافي 478/5

(2) الأصول في الكافي 2/362

(3) الوافي 3/102 باب حقوق الأخوة، وسائل الشيعة 2/228/باب (122) وجوب أداء حق المؤمن من العشرة.

(4) الوافي 3/101/باب أخوة المؤمنين.

[5] الكافي/الأصول 9/135.

[6] بحار الأنوار / 72 / 99

[7] م. توضيح المكاسب 1/892، م. أنوار الفقاهة/كتاب المكاسب المحرمة.

### المبحث الثاني: توقف النصيحة على محرم

قد تتوقف النصيحة على محرم كأن تكون بالغيبة أو بإفشاء سر ما أو التنميم أو السعاية وغيرها من المحرمات، فلا بد من الكلام عن كل محرم من هذه المحرمات التي تتوقف النصيحة عليها.

#### الفرع الأول: النصيحة مع الغيبة [8]

إن الله تعالى جعل لحضور المؤمن حمرة وهيبة فحرّم النيل من كرامته وعرضه بحضوره وحرّم الغمز عليه واللّمز له والاستهزاء به والتسييف والاساءة له، وكذلك جعل الله تعالى لغيابه حرمة فلا يجوز النيل منه في غيابه ولا يجوز تسقيطه والتشهير به. قال الله تعالى: **إِنَّمَا يُنْهَا بِغَنْمٍ بَعْضًا أَيْحَبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مِيتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَابُ رَحِيمٌ** [9]. فالآية الشريفة تصور المغتاب يأكل لحم أخيه ميتاً وهو أمر يكرهه الإنسان وينفر منه ويستبعنه وكذلك حقيقة الإغتياب. وفي الآية الشريفة إشارة دقيقة إلى أن الذي يغتاب مؤمناً وينال منه في غيابه حيث لا يمكن من الدافع عن نفسه إنما يقتله فيأكل لحمه وهو ميت، وذلك أن الذي يغتاب المؤمن يسقطه في المجتمع ويسلب عنه ثقة الناس وإحترامهم، ومن يفقد ثقة الناس وحبهم وإحترامهم وتعاونهم إنما هو ميت من الأحياء، والذي إغتيابه مسئول عن هذه الجريمة. روي أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال في خطبة الوداع المشهورة: **(أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ دَمَاءَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ كَحْرَمَةٍ يَوْمَكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، وَإِنَّ اللَّهَ حَرَمَ الْغَيْبَةَ كَمَا حَرَمَ الْمَالَ وَالدَّمَ)** [10].

وهناك ثلاثة إتجاهات في مشروعية النصيحة بالغيبة:

#### الاتجاه الأول: ترجيح ملاك النصيحة على ملاك الغيبة

ينبغي بيان بعض الأمور:

#### الأمر الأول: النسبة بين أدلة الغيبة وأدلة النصيحة

إن النسبة بين أدلة النصيحة وأدلة الغيبة عموم من وجه، وذلك لاجتماع الغيبة والنصيحة في مورد يكون النصح بالغيبة كما لو أراد شخص التزويج بامرأة معلومة وفيها عيب مستور فنصح بذلك أو

استشارة في مصاحبة رجل في السفر أو التجارة أو المجالسة وهو يعلم أنه خائن وسيئ الخلق وشارب الخمر مرتكب الفجور وأكل أموال الناس بالظلم والعدوان، أو استشارة في التلمذة عند شخص وهو يعلم أنه سيء العقيدة أو سيئ العمل، كان النصح في الموارد المذكورة يتوقف على الغيبة. وتفرق النصيحة أو النصح عن الغيبة في صورة ما إذا كانت النصيحة لم يكن فيها غيبة مثل لو أراد شراء دار سكن فيها عيب لأن نصيحته دون غيبة حيث لم يتوقف على ذكر أحد بسوء. وتفرق الغيبة عن النصيحة كما في صورة ما إذا إستغاب شخصاً لانتقاده مثلاً. وذلك بإظهار العيوب المستوره حيث لا يتحقق النصح كما هو الكثير.

### الأمر الثاني: التعارض أم التزاحم بين أدلة الغيبة والنصيحة

وقع الكلام هل هناك تعارض بين أدلة الغيبة والنصيحة أو تزاحم؟

#### الرأي الأول: التعارض بين أدلة الغيبة والنصيحة

إن من ذهب إلى أن أدلة النصح والنصيحة من المستحبات فالتعارض من نوع بين أدلة النصح أو النصيحة وأدلة حرمة الغيبة لأنه تعارض بين أدلة المستحبات وأدلة المحرمات.

أما لو كانت أدلة النصيحة أو النصح دالة على الوجوب فيقع التعارض بين دليل وجوب النصيحة أو النصح ودليل حرمة الغيبة فذهب بعض الفقهاء إلى التساقط بين الدليلين المتعارضين معاً في مادة الاجتماع وكان المرجع إلى أصله الإباحة، ومنهم من ذهب إلى الرجوع إلى المرجحات كالشيخ مهدي كاشف الغطاء (قدس سره) بعدما ذهب إلى أن الأدلة دالة على وجوب النصيحة مطلقاً فلا وجه لعدم ذلك من التعارض، واقتضاء ذلك التعارض بين أدلة المستحبات والمحرمات من نوع، فيحيى ذلك يكون التعارض بين ما دل على وجوب نصح المؤمن وما دل على حرمة الغيبة عموماً وخصوصاً من وجه فلابد من الرجوع إلى المرجحات كما لو تعارض دليل الوجوب والتحريم، فهنا نقول بشمول الأخبار العلاجية لهذا النحو من التعارض فيرجع إلى المرجحات، وإن قلنا بانصراف الأخبار العلاجية عن هذه الصورة واحتقارها بما إذا كان التنافي بينهما من حيث المعنى المطابقي والعامان من وجه ليس كذلك فليس بينهما تناقض من جهة المعنى المطابقي وإنما حصل التعارض بينهما بالعرض، واتفاق إجتماع العنوانين في مورد يتساقطان ويرجع إلى الدليل الآخر من حكم إجتهادي أو أصل فقهائي.

ودعوى كون الترجيح لدليل الوجوب مطلقاً مشكلاً بل لا بد من الرجوع إلى ميزان الموضوعات مع المحافظة على مقدار ما يتوقف عليه النصح من غير تعد وتجاوز. كما ان دعوى دليل التحرير أرجح مطلقاً من جهة أنه دفع مفسدة كلام لامعنى له، بل ينبغي له الرجوع إلى ميزان المواضيع.

### الرأي الثاني: التزاحم بين أدلة الغيبة والنصيحة

عند التأمل يمكن القول بوقوع التزاحم بين أدلة الغيبة والنصيحة، والظاهر من قبيل الحكمين المترادفين، فلابد من ترجيح أحدهما على الآخر من ملاحظة أقوى الملائكة وصيغة القوي منها فعلياً والآخر شانياً، فما نحن فيه من صغريات باب التزاحم لا التعارض، فإن الغيبة في موارد الإجتماع مأخوذة في مقدمات النصح أو النصيحة وأنه يتوقف عليها نظير توقف إنقاذ الغريق والإتيان بالصلة على التصرف في ملك غيره. وعليه فيتصف كل من النصح والغيبة بالأحكام الخمسة بحسب اختلاف الموارد بقوه الملك وضعفه، فإن تساوى الملائكان كان النصح والغيبة مباحثين، وإن زاد أحدهما على الآخر كان الزائد متصفاً بالوجوب أو الاستحباب بقدر ما فيه من زيادة الملك، وكان الناقص محظياً أو مكروراً بمقدار ما فيه من نقصه. هذا كله مع تسليم وجوب النصيحة وإحرازه في مقام التزاحم المصلحة الملزمة للنصيحة وجود المصلحة في مورد التزاحم مع حكم الغيبة وكون المصلحة مقطوعة الأهمية أو محتملتها أو متساوية مع مفسدة الغيبة.

### الأمر الثالث: ملاك حرمة الغيبة

إختلف الفقهاء في تحديد ملاك حرمة الغيبة بسبب اختلافهم في تعريف وتحديد الغيبة، فمنهم من اعتبر أن مناط حرمة الغيبة هو الإنناص من المؤمن وذلك لأن المستفاد من الأخبار هو ستر العيب فإن إظهاره يكون موجباً للإنناص المؤمن سواء قصد ذلك أم لا، ومنهم من شرط وجود قصد الإنناص في تحقق الغيبة. واعتبر آخرون أن مناط حرمة الغيبة هو تأديي المؤمن الذي يستفاد من الأخبار الدالة على اعتبار كراهة الذكر والظهور في الغيبة، فإن الشيء المكره يكون موجباً للتأديي. ولكن لا يخفى ما فيه لأن الإنناص والتآدي لازمان للغيبة ولا يستفاد منها الحرمة الثابتة من جهة هذين اللازمين. نعم قد يشعر كون علة حرمة الغيبة من الآية الشريفة [أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مِنْتَ فَكَرِهْتُمُوهَا]([11]) التي إشتملت على تشبيه الغيبة بأكل لحم الميتة فإنها تشعر بكون علة حرمة الغيبة هو إنناص المؤمن الغائب، بل قد يدعى ظهورها في ذلك، فإن تشبيه شيء بشيء في مقام الحكم يدل على أن وجه الشبه هو علة الحكم فإن من قال: (أكرم محمداً وإكرامه إكرام العالم) يستفاد منه أن سبب وجوب إكرام محمد هو لعلمه الذي يشبه العالم. وكذا يمكن أن يستفاد ذلك من الأخبار الدالة على أن

غفران الغيبة لا يكون إلا بغفران صاحبها، فإنها ظاهرة في كون إثماها من جهة التعدي على حق صاحبها، ومن المعلوم أن التعدي عليه إنما كان من جهة إنتقاده وتأنديه. ويمكن الاستفادة من طائفة الأخبار الدالة على نصرة المؤمن المقتب بأن مناط حرمة الغيبة هو الانتقاد والتعدي على المؤمن مثل قوله (عليه السلام): (من تطوع على أخيه في غيبة سمعها عنه في مجلس فردها عنه رد الله عنه ألف باب من الشر، وإن هو لم يردها وهو قادر على ردها كان عليه كوزر من إغتابه سبعين مرة) [12]. وما روی عن الإمام الباقر(عليه السلام): (من إغتيب عنده أخوه المؤمن فنصره وأعانه نصره الله في الدنيا والآخرة) [13]. فإن تحريض الشارع المقدس على ردها عن أخيه لنصرته وإن مبغوضيتها من جهة التعدي بها على أخيه بانتقاده.

فالحاصل أن ملاك الحرمة الشرعية للغيبة هو إنتقاد المؤمن، وأما مناط حرمة الغيبة العقلية بناء على حكم العقل بحرمتها فهو الظلم، والظلم إنما كان من جهة الإنتقاد بها والتأندي منها.

#### الأمر الرابع: تقسيم المحرمات حسب الأخبار الناظرة إلى المصلحة في إرتكابها وعدمها

تقسم المحرمات إلى قسمين:

##### القسم الأول: حرمة الشيء إذا لم تكن مصلحة في إرتكابه

قد يستفاد من دليل المحرم أنه يكون محظياً إذا لم تكن هنالك مصلحة في إرتكابه كالكذب محرم من دون مصلحة في إرتكابه، وقد توجد مصلحة في إرتكابه وهي مباحة غير واجبة كما في الكذب لإدخال السرور على الغير. وفي هذا القسم إذا وجدت مصلحة في إرتكاب المحرم جاز الإرتكاب ولا يلاحظ كون تلك المصلحة أهم من مصلحة ترك المحرم، كما لا يلاحظ كون تلك المصلحة ملزمة من قبل الشارع لإرتكاب المحرم أم لا، بمعنى أنه لا يرجع إلى باب التزاحم. وظاهر عبارة صاحب جامع السعادات [14] وكشف الريبة [15] وجامع المقاصد هو أن الغيبة حرمتها من هذا القسم، فإنه عندهم يباح هتك عرض المؤمن لغرض صحيح. ولكن لم أجده وجهاً وجبيهاً لذلك أصلاً إلا إذا قلنا باعتبار قصد الانتقاد موضوع الغيبة.

##### القسم الثاني: حرمة الشيء مطلقاً

وقد يستفاد من دليل المحرم أنه محرم مطلقاً سواء أكانت مصلحة في إرتكابه أم لا، كما هو الحال في أغلب المحرمات، فإذا وجدت مصلحة في الارتكاب للمحرم فلابد ان يلاحظ ان مصلحة الإرتكاب للمحرم أقوى من مصلحة ترك المحرم أولاً، وثانياً إنها ملزمة عند الشارع المقدس للشخص بان يرتكب المحرم

أم لا، بمعنى يرجع إلى باب التزاحم فيرتكب أقوى المصلحتين الذي ألزم الشارع المقدس به، فإنه لو فرض مثلاً أن إيذاء زيد للمؤمن محمد يتربّط عليه قيام محمد بالحج فإن هذه المصلحة ليست بملزم بها زيد، وهي ليست أقوى ملماً من مصلحة ترك الإيذاء فهي لا تبيح الإيذاء، ومثال آخر فإن شراء الخمر من خالد يوجب عدم شريبه له، فان مصلحة ترتب الشراء أقوى من مصلحة ترك الشراء لكنها ليست بملزمة شرعاً على المشتري، فهو ليس بلازم عليه أن يحقق عدم الشرب من خالد إلاً من باب النهي عن المنكر، والفرض أن شرائط النهي عن المنكر غير موجودة.

فالخلاص ان المصلحة في فعل المحرم من القسم الثاني لا تقدم إلاً اذا كانت أقوى من مصلحة ترك المحرم وكانت ملزمة بحيث ان الشارع المقدس ألزم العبد بفعلها في كل مورد تحققت فيه. وفي محل البحث فان مجرد وجوب النصيحة لا يوجب تقديمها على حرمة الغيبة إلاً اذا ضعفنا ملماً حرمة الغيبة وقلنا ان ملماً وجوب النصيحة أقوى من ملماً حرمة الغيبة.

والغيبة من هذا القسم فهي على حد سائر المحرمات لا تسقط حرمتها إلاً إذا عارضتها مصلحة ملزمة أهم في نظر الشارع من مصلحة ترك الغيبة.

### الاتجاه الثاني: خروج النصيحة عن الغيبة موضوعاً

ذهب صاحب جامع المقاصد وصاحب كشف الريبة إلى أن موضوع الغيبة يعتبر فيه قصد الإنقاذه، بينما النصيحة أو النصح لا يكون فيه قصد الإنقاذه، وأستفاده ذلك من قوله (عليه السلام): (من مشى في غيبة أخيه أو كشف عورته). وكذلك من قوله (عليه السلام): (وثبت عليه أمراً)، وقوله (عليه السلام): (يريد أن يفضحه بها). وقد يستفاد من خبر الإمام الصادق (عليه السلام) في ذكر دواعي الغيبة، وكذا يستفاد من السيرة القطعية في بعض المستحبات، ومن عدم وجود ردع للأئمة (عليهم السلام) لشخص ذكر عيب شخص قصد إنقاذه كما في أخبار الحدود والتعزيرات فإن فيها ما يشمل على نقل قصة للإمام (عليه السلام) مع اشتغالها على ذكر العيب وعدم الردع. ويمكن أن يستفاد أيضاً من التعبير بـ (اغتاب) فإن من باب (إفتعل) ظاهر في القصد نحو العمل نحو أكتب. كما يستفاد أيضاً من التعبير (بذكرك أخاك بما يكرهه). ويؤيد ما استفاده الشيخ الأنصاري (رحمه الله) من اعتباره في كلام أهل اللغة.

فاعتبر جامع المقاصد الملاك في الغيبة القصد إلى هتك عرض المؤمن والتفكه به أو إضحاك الناس فإذا قصد بالقول غرض صحيح كالنصح أو النصيحة ونحوهما لم يتحقق قصد الهتك أو التفكه فلا يكون

من الغيبة المحرمة. فاستثناء النصح أو النصيحة من الغيبة ليست من جهة المزاحمة وترجح أقوى المصلحتين بل من جهة إرتفاع موضوع الغيبة، ولذا لم يعتبر أقوانة الغرض الصحيح - أي ملاك النصيحة - وهكذا في كشف الريبة، فإنه يعتبر في الغيبة أن تكون في مقام الإنقاذه، فإن قصد الإنسان عرضاً صحيحاً كالنصح ونحوه لم يكن في مقام الإنقاذه فالتقديم عنده من باب إرتفاع موضوع الغيبة لا من جهة مزاحمة الغرض.

### الاتجاه الثالث: إستثناء النصيحة عن الغيبة تخصيصاً

إن النسبة بين أدلة الغيبة وأدلة النصح أو النصيحة عموم من وجهة فان وجد المخصص للغيبة أخذنا به، وينبغي له الوقوف على القرر الذي ينصح به المستشير أو النصيحة الذي يمكن تخصيص عموم أخبار النهي عن الغيبة به [16].

### تحقيق المقام:

ينبغي ان يقال في المقام ان أدلة الغيبة ان كانت مقيدة بإرادة الإنقاذه كما هو الظاهر من المحقق الكركي والشهيد الثاني، فأدلة النصح أو النصيحة مقدمة عليها لأنه في مورد النصيحة لا تكون إرادة الإنقاذه.

وإن قلنا إن أدلة النصح أو النصيحة دالة على الإستحباب فلا وجه لتقديمهما على أدلة الغيبة لأن ملاك المستحب لا يعارض ملاك المحرم.

وإن قلنا أن أدلة النصح أو النصيحة دالة على الوجوب، فإن الغيبة على حد سائر المحرمات لا تسقط حرمتها إلا إذا عارضتها مصلحة ملزمة أهم في نظر الشارع من مصلحة ترك الغيبة. ولما تقدم ان النسبة بين الغيبة والنصح أو النصيحة عموم من وجهه، فان عرفنا ملاك النصح أو النصيحة كان قلنا إنه عبارة عن عدم وقوع المؤمن في خلاف مصلحته فحينئذ نأخذ بأقوى الملائكة، فقد يكون ملاك الغيبة أقوى من ملاك النصيحة، وقد يكون العكس.

وإن لم نعرف ملاك وجوب النصيحة فإن قلنا بوقوع التعارض بين أدلة النصح وأدلة الغيبة ورجحنا دليل الوجوب فلا يلزم الناصح تحري ما لا غيبة فيه من النصيحة، بل لو كان له في النصيحة طريقان أحدهما يستلزم الغيبة والآخر لا يستلزمها جاز له سلوك أيهما شاء كما لو كان طريقان أحدهما أقل غيبة من الآخر.

وإن قلنا بوقوع التزاحم بين أدلة النصيحة وأدلة الغيبة، فمقتضى القاعدة هو تقديم أدلة الغيبة لكونها موافقة لكتاب الكريم لأنها أقوى وأكثر دلالة، لأن أغلبها نكرة في سياق النفي تفيد العموم بخلاف أدلة النصيحة فإن عمومها الإطلاق، أما إذا كانت في الغيبة مصلحة تزاحم مفسدة تركها كما إذا توقف حفظ النفس المحترمة أو الأموال الخطيرة أو صيانة العرض عن الخيانة على الغيبة فلابد حينئذ من ملاحظة قواعد التزاحم، والعمل على طبق أقوى الملائكة، وعليه فتتصف الغيبة بالأحكام الخمسة كما هو واضح، فإن كان عندنا طريقان للنصيحة أو النصيحة أحدهما لا غيبة فيه تعين هو دون الآخر الذي فيه الغيبة، وكذا لو كان أحدهما أقل غيبة.

والمنجح مراعاة الميزان في الموضوعات مع المحافظة على ما يتوقف عليه النصيحة من غير تعد وتجاوزه بل لو أمكن النصيحة أو النصيحة من دون ذكر العيوب لزم، وإن أطلق جماعة ذلك، ومن هذا كان المنجح الإقتصار في هذا الباب على خصوص ما جرت السيرة به، وما دلت عليه الأدلة المخصوصة لا مطلقاً، وإن أوهمه بعض العبارات إستناداً إلى ما ورد في نصيحة المؤمن المعلوم كونه من قبيل ما ورد في قضاء حاجة المؤمن لا يراد منه الأفراد المحرمة أو المستلزمة لها فتأمل جيداً. وأما إذا قلنا بتقديم أدلة الغيبة أو النصيحة على أدلة الغيبة من جهة إعتبار إرادة الانتقاد في الغيبة أو المخصصة لأدلة الغيبة بمورد النصيحة أو من جهة الدلالة أو من جهة التعارض وسقوط أدلة الغيبة في مقابلها فإنه لا يتعين ذلك.

ولا يخفى عليك ان القدر المتيقن من وجوب النصيحة مع الغيبة هو نصيحة المؤمن فيما لو لم ينصحه لآل الأمر إلى التهلكة في دينه أو نفسه أو عرضه أو ماله. كما أنه لا يكون تقديم أدلة النصيحة على أدلة الحرمة مطلقاً فلربما ان تكون الشخصية المستغابة أهم من شخصية المستشير أو المنصوح له فلابد من ملاحظة الأهم فالأهم.

#### الرأي الراجح:

إنه لا دليل على وجوب النصيحة بالعنوان الأولى، بل بما مستحبان فلا يكون المقام من باب التزاحم لعدم ثبوت الوجوب من أصله، كما أنه لم يحرز كون ملاك النصيحة أو النصيحة أقوى من ملاك الغيبة إلا إذا كان تركهما موجباً لتلف النفس أو هتك العرض وذهب المال الخطير فحينئذ يوجبان بالعنوان الثاني لأهمية الأمور المذكورة. ثم هل تتوقف النصيحة للغير المسبيوق بالإشتارة على القطع بسلوك جادة الضرر أو يكفي الظن والاحتمال؟ لا أستبعد الثاني. ولا يعتبر في وجوب النصيحة القطع بالقبول بل يكفي الظن والاحتمال. وهل تجب مع القطع بعدم القبول؟ الظاهر عدم الوجوب. ولا فرق بين

الضرر النفسي أو المالي والعرضي كما يقضي بذلك إطلاق الأدلة. نعم يختلف الضرر المالي باختلاف الأشخاص فلابد من مراعاة النسبة.

#### الفرع الثاني: النصيحة بإفشاء السر

الإفشاء لغة: الإظهار، يقال: أفشى السر، إذا أظهره، فشا فشاً. والسر: هو ما يكتم، والاسرار خلاف الاعلان. ولا يخرج المعنى الإصطلاحى عن المعنى اللغوى، ولما كانت بعض النصيحة تتوقف على إفشاء السر فلابد من بيان بعض الأمور:

#### الأمر الأول: كتمان السر

كتمان السر ضد إفائه، وهو من الأفعال المحمودة، وقد أمر به في الأخبار الشريفة منها:

1- قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): (طوبى لعبد نوّمة عرفه الله ولم يعرفه الناس، أولئك مصابيح الهدى وينابيع العلم تتجلى عنهم كل فتنـة مظلمة ليسوا مذابيع البذر ولا الجفاـة المرائين) [1].

2- وقال (صلى الله عليه وآله): (إنما المجالس بالأمانة، ولا يحل لأحد هما أن يفشي على صاحبه سراً) [2]. في الحديث اطلاق عدم جوز إفشاء ما لا يرضى به أهل المجلس بل الأصل عدم الجواز إلا إذا أحرز رضاهم بالافشاء، ومع عدم ذكر الافشاء يصير عدم الجواز آكد، وأخذ الميثاق يجعله أشد تأكيداً والظاهر عدم خصوصية للمجلس فيشمل الحكم المكالمات الهاتفية والمكاتبة وأمثالها، نعم في شمول الحديث لغير المسلمين نظر لاحتمال الانصراف أو لما يفهم من مذاق الشرع في غير أهل الذمة، فمن لا يرضى بإذاعة صلاة ليه مثلاً يشكل أو يحرم إذاعته فضلاً عن حرمة إذاعة ما يضر بماله وعرضه ونفسه.

3- وقال أمير المؤمنين (عليه السلام) في وصيته لأبي ذر (رضي الله عنه): (يا أبا ذر: المجالس بالأمانة وإفشاء سر أخيك خيانة) [3].

4- وروي عن الإمام الباقر (عليه السلام) قال: (يجب للمؤمن على المؤمن ان يستر عليه سبعين كبيرة) [4].

5- وقال (عليه السلام): (من الخيانة أن تحدث بسر أخيك) [5].

فإذا ستر العبد عيوب أخيه ستر الله عيوبه يوم القيمة بان يستر معاصيه وعيوبه عن إذاعتها في يوم الحساب أمام أهل الموقف أو يترك محاسبته على عيوبه ومعاصيه وترك ذكرها، والأول أظهر لأنه يستر عليه ذنبه بعد إقراره عليه ثم يغفرها الله له.

### الأمر الثاني: الأصل ستر القبيح

ان الأصل في الإسلام هو ستر القبيح وعدم إظهاره للناس في معصية قد إنقضت فان الوارد في الأدلة المستفيضة من فضل الله سبحانه وتعالى على المؤمن هو كشف فضائله وستر معايبه، وورد فيما ورد من ذلك: (يا من أظهر الجميل وستر القبيح) و (إن الله يكشف العائدة ويخفى العائبة) وورد: (وكم من ثناءً جميلاً لست أهلاً له نشرته) بأذاء قوله (عليه السلام): (وكم من عيوب سترته) نهانا الله تعالى من إشاعة الفاحشة بقوله تعالى: [إِنَّ الَّذِينَ يُجْبُونَ أَنْ تُشَيَّعَ الْفَاحِشَةُ فِي الدِّينِ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ] [٦] وإشاعة الفاحشة ليست أن يفترى على أخيه فيقول فيه ما لا يعرف فتاك التهمة وإنما إشاعة الفاحشة أن يقول فيه ما يعرف وما أطلع عليه مما ستره الله تعالى على غيره.

وقد روي عن الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) أنه قال: (لو وجدت مؤمناً على فاحشة لسترته بثوابي) [٧]. وعنده أيضاً (عليه السلام) أنه قال: (قال لي النبي (صلى الله عليه وآله): (لو رأيت رجلاً على فاحشة؟ قلت: أستره. قال: إن رأيته ثانية؟ قلت: أستره بأزارٍ وردائي إلى ثلاثة مرات. فقال النبي (صلى الله عليه وآله): لا فتى إلا على)) [٨].

وإذا أحب الإنسان أن يستره الله تعالى في الدنيا والآخرة ولا يفتش سره فعليه أن يستر المؤمنين ولا يفتشي أسرارهم فيما يعرف عنهم وفيما إنكشف له من عيوبهم وعوراتهم، فعن رسول الله (صلى الله عليه وآله) أنه قال: (من علم من أخيه سيئة فسترها ستر الله عليه يوم القيمة) [٩].

وسائل رسول الله قال أحبت أن يستر علي عيوبه، فقال (صلى الله عليه وآله): (استر عيوب إخوانك يستر الله عليك عيوبك) فإذا كشف سر المؤمن وأفشاء فإن الله يفضحه في عيوبه وعوراته ولو في جوف بيته. قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): (لا تتبعوا عورات المؤمنين فإنه من تتبع عورات المؤمنين تتبع الله عوراته، ومن تتبع الله عوراته فضحه الله ولو في جوف بيته) [١٠].

إفشاء السر وإذا عانته هو أعم من كشف العيوب، إذ السر قد يكون عيوباً وقد لا يكون عيوباً ولكن في إفشاءه إيزاء وإهانة بحق الأصدقاء أو غيرهم من المسلمين. قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): (إذا حدث الرجل الحديث ثم إلتفت فهي إهانة) [١١]. وسأل عبد الله بن سنان الإمام الصادق (عليه

السلام) : عورة المؤمن على المؤمن حرام؟ فقال. نعم قلت يعني سفلته؟ قال: (ليس حيث تذهب إنما هو إذاعة سرّه)([12]).

وحرمة إذاعة سر المؤمن وإفشاءه يعم المتكلم والسامع، وذلك لأن (الإذاعة) بالمعنى المصدري وإن كانت قائمة بفعل المتكلم لكنها بمعنى الإسم المصدري متوقفة على عدل وجود طرفين، والحرام ليس نفس الصدور بل نفس الفعل القائم بالطرفين.

إفشاء السر هو من رذائل قوة الغضب إن كان منشأه العداوة، ومن رذائل قوة الشهوة إن كان منشأه تصور نفع مالي، أو مجرد اهتزاز النفس بذلك لخانتها وهو مذموم منهي عنه شرعاً([13]).

### الأمر الثالث: أنواع السر

يتتنوع السر إلى ثلاثة أنواع :

#### النوع الأول: ما أمر الشارع بكتمانه

هناك أمور حظر الشارع المقدس بإفشائها لمصلحة دينية أو دنيوية حسب الضرر المترتب على إفشائتها:

أولاً: ما يجري بين الزوجين حال الواقع، فإن إفشاء ما يقع بين الرجل وزوجته حال الجماع أو ما يتصل بذلك حرام منهي عنه لقول النبي(صلى الله عليه وآله): (إن من شر الناس عند الله منزلة يوم القيمة الرجل يفضي إلى امرأته وتفاضي إليه ثم ينشر سرّها)([14]).

والمراد من نشر ذكر ما يقع بين الرجل وامرأته من أمور الواقع ووصف تفاصيل ذلك، وما يجري من المرأة من قول أو فعل أو نحو ذلك. وأما مجرد ذكر الواقع فإذا لم يكن لحاجة فنكره مكروه لأنه ينافي المروءة، فقد قال النبي(صلى الله عليه وآله): (من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت)([15]). فإن دعت إلى ذكره حاجة وترتبط عليه فائدة فهو مباح، كما لو دعت الزوجة على زوجها أنه عنين أو معرض عنها أو تدعى عليه العجز، فإن لم يكن ما ادعته صحيحاً فلا كراهة في الذكر. والمرأة كالرجل في عدم جواز إفشاء ما يجري حال الواقع.

ثانياً: كتمان أسرار جيش المسلمين من العدو، لأن السر قد يصل إلى العدو فيستفيد من ذلك ولذلك جاز الكذب في الحرب تجنباً لإفشاء أسرار المسلمين للعدو. أما السعي للحصول على أسرار العدو فهو مطلوب لاتقاء شره. وقد كان النبي(صلى الله عليه وآله) يستطلع أخبار العدو.

**ثالثاً:** إن ولِي المرأة يجب عليه أن يكتُم الخنا أي الفواحش التي تشين العرض كالزنا، فلو إشتُرطت الخطاب السلامية من ذلك، فيجب على ولِي المرأة أن يكتُم للستر وينصح الخطاب بان يتمتع من تزويجها بان يقول للخطاب (هي لا تصلح لك).

## النوع الثاني: ما طلب صاحبه كتمانه

إفشاء السر بأمر مكروه للغير في غایه.  
هذا إذا التزم بالكتمان، وأما إذا لم تلتزم فلا يجب الكتمان، وقد يتضمن إفشاء السر الغيبة إذا كان يكشف شيئاً منه ولو بعد القطيعة بين من أسرّ ومن أسرّ إليه، فان ذلك من لوم الطبع وخبث الباطن.  
ما يستكمك إيه الغير وائتمنك عليه فلا يجوز بته وإفشاوه للغير حتى أخص أصدقاء صاحب السر، فلا

النوع الثالث: ما من شأنه الكتمان

وهو ما أطلع عليه صاحب السر بمقتضى المهنة كالطبيب والمفتي والقاضي والمحامي وغيرهم. فلا يجوز إفشاء أسرار الناس التي بين أيديهم. ومن مسائله المهمة هي:

**١- اذا علم الطبيب بعد الفحوصات الطبية أن الرجل لن يستطيع الانجاب وذلك لعدم وجود حيوانات منوية في منيه، ثم يأتي بعد ذلك ويخبر الطبيب أنه بعد العلاج إستطاع أن ينجذب طفلاً، فهل يجوز أو يجب على الطبيب أن يخبره على استحالة الانجاب في حقه أم لا يجوز؟**

لايجوز اخباره اذا احتمل الطبيب إقدام الزوج على قتل زوجته وفضحها وهتك شرفها، حتى وإن فرضنا ان الطبيب قسم وحلف عند تخرجه من كلية الطب على عدم اخفاء الحال على المريض.

**2- يجوز اخبار الطبيب الزوج بزنا الزوجة، كما انه لايجوز للطبيب وغيره عند سؤال الزوج عن فجور زوجته أن يكذب، بل أما يسكت أو يواري.**

**3- لا يجوز إفشاء الطبيب عيب الزوج لزوجته عندما يطلب من الطبيب كتمانه لثلا تفارقه زوجته او خطيبته، وإن لم يجز الطبيب غرها والتدليس بل يقول لها: اذهبي به إلى طبيب آخر، وأما إذا استشارت الخطيبة الطبيب لأن تتزوج بالرجل المذكور، فإنه يجب عليه أن يخبرها بترك الزوج وعدم ذكر عيب الرجل.**

4- يجوز اشاء مرض المريض الخطير المعدى كالايدز أو الكولييرا أو الأمراض السارية من قبل المريض فيما يضر مثلاً الزوج أو الزوجة أو غيرهما فيما احرز الطبيب سرابة المرض والإضرار بالناس فلا يحسن الكتمان لتقديم الامر على المهم.

**5- يجب على الطبيب كتمان حقيقة مرض المريض اذا علم الطبيب بان المريض اذا علم بمرضه، يصاب بالانهيار العصبي إذا واجهته الحقيقة كمرض السرطان اعاذنا الله منه، أما اذا علم الطبيب ان كتمان حقيقة المرض عن المريض يوجب ضرراً أكبر، فان امكن دفع الضرر الأكبر بالتداوي او باخبار من يلي امر المريض فلا يجوز اخبار المريض والا وجوب اخباره تقديمأ للأهم على المهم.**

**6- لايجوز للطبيب افشاء الامراض الخفية في المخطوبة للخاطب فيما اذا سأل الخاطب الطبيب عن حالها ومدى صلاحيتها للزواج، وكذلك لايجوز للطبيب اغراق الخاطب بل يشير عليه بانها لا تصلح للزواج.**

وهكذا بالنسبة الى المحامي والمفتى وغيرهما، والأصل في مسائل افشاء السر أو كتمانه هو أنه لا يجب إعلام من أخطأ في الموضوعات كمن صلى الى غير جهة القبلة وهو يزعم أنها قبلة، أو يفترط يوماً من رمضان وهو يزعم أنه يوم عيد.

واستثنى من ذلك النفوس والاعراض بل الأموال الخطيرة، فمن زعم ان زيداً قاتل ويريد القصاص منه فيجب على من يعرف الحقيقة بيان الواقع وأنه غير قاتل، أو يعتقد ان إمراة ما أجنبية عليه وهي في الواقع محرمة عليه فيجب بيان ذلك.

#### **النوع الرابع: ما يجوز فيه الإفشاء والستر**

نص الفقهاء على أنه يجوز في الحدود والشهادة الإفشاء والستر ولكن الستر أفضل فيما كان حقاً لله عز وجل كالزنا أو شرب الخمر وإن تعلق به حكم شرعى، واستثنوا من ذلك المتهتك الذى لا يبالي بإثبات المحظورات ولا يتالم لذكره بالمعاصي، ويقول الشاهد على السرقة (أخذ لا سرقة) إحياء للحق ورعاية للستر.

وأما إذا كان السر قد تعلق به حق العبد فان تعلق به ضرر مالى أو حكم شرعى كالقصاص والتضمين فعليه الإعلام إن جهل السر، والشهادة إن طلب منه وإلا فالكتم، ويجوز لصاحب السر التوجه للحاكم الشرعي وإخباره بذلك.

والحاصل إذا توقف نصح المستشير أو النصيحة على إفشاء السر وكان ملاك النصيحة أو النصح أهم من ملاك إفشاء السر كمن إطلع على أحد عند شخص سلاحاً يريد قتل آخر به، فهنا ملاك النصيحة ونصح المستشير أهم من إفشاء السر فيجب أن ينصحه بإفشاء السر.

#### **الفرع الثالث: النصيحة بالنعيمة**

النميمة هي كشف ما يكره كشفه سواء كره المنقول عنه أم المنقول إليه أم كرهه ثالث، سواء أكان الكشف بالقول أم بالكتابة أم بالرمز أم الإيماء، سواء أكان المنقول من الأعمال أم الأقوال وسواء أكان ذلك عيباً أم نقصاناً عنه أم لم يكن. وهي نوع من إفشاء السر وهتكه. وتطلق في الأكثر على أن ينم قول الغير إلى المقول فيه كأن يقال فلان تكلم فيك كذا وكذا وفعل فيك كذا وكذا، والذي تتضمن فساداً. وحينئذ كل ما يرى من أحوال الناس ولم يرضوا بإفصاحاته فإذا علته نمية، واللازم على كل مسلم أن يسكط مما يطلع عليه من أحوال غيره كما إذا رأه يخفي مالاً لنفسه فحكايته نمية. وقد تكون النمية لمن يخاف جانبه كالسلطنين والأمراء والحكام والرؤساء وأمثالهم وتسمى بالسعادية، فهي أشد أنواع النمية إثماً ومعصية. قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): (الساعي بالناس إلى الناس لغير رشد) [16]. يعني ليس ولد حلال.

وذكر إن أول ما يقضى يوم القيمة من حقوق الله الصلاة ومن حقوق العباد الدماء ومفتاح الصلاة التطهر من الحديث والخبيث، ومفتاح الدماء الغيبة والسعى بين الناس بالنميمة بنشر الفتنة التي يسفك بها الدماء.

**والأدلة على حرمة النميمة ونحوها من الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة منها:**

2 - قوله سبحانه وتعالى: [أَوْيُلُ لِكُلِّ هُمَزةٍ لَمَرِّهِ] (18). أي النمام المغتاب، واللمز العيب في الوجه والهمز في القفا، وقيل العكس، وقيل الهمز الكسر واللمز الطعن، فعلى هذا هما بمعنى واحد، لأن المراد بالكسر الكسر من الأعراض وبالطعن الطعن فيها وقيل إن الهمز بالعين والشدق واليد، واللمز باللسان، وحكي في ميم يهمز ويلمز الضم والكسر (19).

3 - قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): (لا يدخل الجنة نمام) [20] وفي خبر آخر (لا يدخل الجنة قات) [21] أي نمام. والفرق بين النمام والقات أن النمام الذي يحضر القصة فينقلها، والقات الذي يتسمع من حيث لا يعلم به ثم ينقل ما يسمعه.

قال: المشاعون بالنميمة المفردون بين الأحبة الباعون للبراء المعائب)([22])

5 - قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): (إن الله خلق الجنة قال لها: تكلمي. قالت سأعد من دخلي. قال جل جلاله: وعزتي وجلالي لا يسكن فيك ثمانية نفر من الناس، لا يسكنك مدمن خمر، ولا مضر على الزنا، ولا قاتل وهو النمام، ولا ديوث، ولا شرطي، ولا مخنث ولا قاطع رحم، ولا الذي يقول على عهد الله أن أفعل كذا وكذا ثم لم يف به)([23]).

6 - وروي عن النبي الكريم (صلى الله عليه وآله): (يحشر العبد يوم القيمة وما ندا دماً فيدفع إليه أشبه المحجومة أو فوق ذلك فيقال له هذا سهمك من دم فلان، فيقول يارب: إنك لتعلم أنك قبضتني وما سفكت دماً، فيقول: بلى سمعت من فلان رواية كذا كذا فرويتها عليه، فنفت حتى صارت إلى فلان الجبار فقتله عليها وهذا سهمك من دمه)([24]).

7 - وروي: (إن الغيبة والنفيمة تحتان الإيمان كما يعضد الراعي الشجر)([25]).  
فلا ريب في كون النفيمة من المهلكات المؤدية إلى النار. ولكن قد تجب النفيمة في ما إذا كان ملاك مصلحة النصيحة بالنفيمة أقوى من ملاك حرمة النفيمة كما إذا سمع إنسان شخص يتحدث بإرادة إيهاد إنسان ظلماً وعدواناً، فيجب على من سمع أن يحذر المقصود بالإهاد، فإن أمكن تحذيره بغير ذكر من سمع منه فيقتصر على التحذير وإلا ذكره بإسمه. وهذه من النصيحة الواجبة.

### المبحث الثالث: النصيحة في المذاهب الإسلامية

أولاً: المالكية: عَدَّ فقهاء المالكية النصيحة ليست من الغيبة. وهناك أربعة آراء لهم في حكم النصيحة وهي:

1- وجوب النصيحة مطلقاً حيث مسّت الحاجة إليها لأن المنصوح شرع في تلك المصلحة، ولا فرق بين أن يكون هناك من يعرف حاله أم لا، وهذا ما ذهب إليه القرافي وشرط أن يقتصر الناصح على ذكر الوصف المخل بتلك المصلحة فلا يتجاوزه لعيوب آخر وخصّ ابن عبد البر وجوب النصيحة مطلقاً على العامة لولاة الأمر([26]). وأدّلتهم قول الرسول الأعظم (صلى الله عليه وآله) لفاطمة بنت قيس حين شاورته عليه السلام لما خطبها معاوية وأبو جهم: (أما معاوية فرجل صعلوك لا مال له وأما أبو جهم فلا يضع العصا عن عاتقه). والإجماع على وجوب النصيحة([27]) ولقوله (صلى الله عليه وآله): (الدين النصيحة).

2- إستحباب النصيحة مطلقاً سواء أكان بطلب من المنصوح أم لا وهذا ما ذهب إليه القرطبي([28]).

3- وجوب نصح المستشير أي وجوب النصيحة بعد طلب الإستشارة. جاء في حاشية العدوى (بأن النصيحة فرض عين إذا طلبت لزمه القول بالحق وليس ذلك من الغيبة) [29].

4- وجوب النصيحة فرض عين إذا اختص بها الناصل دون غيره بأن يعرف حال المسؤول عنه وحده دون غيره، ووجوب النصيحة فرض كفاية فيما إذا كان هناك من يعرف حال المسئول عنه. وهذا ما ذهب إليه الجزوبي في شرح الرسالة وما نص عليه ابن يونس، ورجح العدوى القول الأول بينما رجح ابن العربي القول الثاني [30].

ثانياً: الشافعية: يستدل فقهاء الشافعية بأن النصيحة ليست من الغيبة. بحديث فاطمة بنت قيس [31] وأوجبوا نصح المستشير بدليل قوله (صلى الله عليه وآله): (حق المسلم على المسلم ست إذا دعاك فأجبه، وإذا استتصحك فانصح له، وإذا عطس فحمد الله فسمته، وإذا مرض فعده، وإذا مات فاتبعه). قال النووي: (إذا استتصحك) فمعناها إذا طلب منك النصيحة فعليك أن تتصحه ولا تداهنه وتغشه ولا تمسك عن بيان النصيحة) [32] وقد حصر مالا يعد غيبة في ستة أشياء بقوله [33]:

القدح ليس بغيبة في ستة متظلم ومعرف ومحذر

ولمظهر فسقاً ومستفت ومن طلب الإعانة في إزالة منكر

وقوله (ومعرف) وهو المستشار وذلك لأنه يعرف المستشير عيوب من إستشير فيه.

وذهب ابن الصلاح والشريبي إلى وجوب النصيحة إبتداء حتى من دون طلب إستشارة [34]، وأوضح الأذري على أن النصيحة واجبة في الأموال والأعراض ردأ على من فرق بينهما بأن النصيحة تجب في الأموال دون الأعراض، وقال (وما يتوهם من الفرق بين البابين خيال بل النصيحة هنا - الأعراض - أكد وأحب) [35]. وقال ابن البطال من فقهاء الشافعية بأن (النصيحة فرض كفاية من قام بها يجزي عن الباقي، وهي لازمة على قدر الطاقة، فإن خشى أذى على نفسه فهو في سعة) [36].

ثالثاً: الحنفية: ذهب بعض فقهاء الحنفية إلى وجوب النصيحة مطلقاً استدلاً بالخبر (الدين النصيحة) وإن علم الناصل أن نصيحته لا تفيد المنصوح، ولكن بعضهم ذهب بوجوب نصح المستشير إذا تحقق المستشار بترك النصيحة يؤدي إلى ضرر محترم في نفس أو مال أو عرض المستشير بل لو تعلق علم الناصل بالنصيحة دون غيره وجبت عليه النصيحة مطلقاً وإن لم تكن بإستشارة [37].

**رابعاً: الحنابلة:** ذهب الفقهاء الحنابلة إلى وجوب النصيحة مطلقاً سواء أكانت بطلب من المستشير أم دون طلب لحديث (الدين النصيحة) في الأمور الدنيوية، وأما إذا كانت النصيحة تتعلق بأمور دنيوية ففي وجوب النصيحة من دون إستشارة أو طلب نظر [38].

**خامساً: الظاهرية:** ذهب فقهاء الظاهرية بوجوب النصيحة مطلقاً. فأوجبوا النصيحة لمن رأى شخص يساوم على سلعة أو مباعي يريد غبن صاحبه بغير علمه. واستدلوا على ذلك بحديث (الدين النصيحة) وحديث (إذا استنصر الرجل أخيه فلينصر له) [39].

#### **المبحث الرابع: أخذ العوض على النصيحة**

إذا قلنا إن حكم النصيحة الإستحباب فلا إشكال في أخذ الأجرة على المستحبات، وإن كان أخذ الأجرة على المستحب ينقص ثوابه، ولكن وقع الكلام فيما إذا قلنا ان النصيحة واجبة سواء أكانت بالعنوان الأولى أي حكم النصيحة هو الوجوب أم بالعنوان الثانوي فيما إذا توقف دفع الضرر على النصيحة. فقد اختلف الفقهاء في جواز أخذ العوض على النصيحة الواجبة إلى طائفتين:

**الطائفة الأولى:** منع أخذ العوض على النصيحة لأنها واجبة ولا يجوز أخذ العوض فيما هو واجب على الناصح. قال مالك: (من قال دلني على من يشتري مني جاريتي ولك هذا أو من أؤجره نفسي فدل عليه ذلك لازم له لأنه لا يجب الإلقاء عليه، بخلاف ما لو قال دلني على امرأة تصلح لي أتزوجها ولك هذا فدله فلا شيء له، والفرق بين الدلالة على من يشتري أو يستأجر وبين الدلالة على من تصلح للنكاح في لزوم العوض في الأول دون الثاني لوقوع العوض في الأول في مقابلة ما لا يلزم العامل وهو التفتیش على من يشتري أو يستأجر بخلاف الثاني فإنه في مقابلة ما يجب على العامل وهو النصيحة لأنه لما إستنصره صارت النصيحة واجبة عليه، ولا يجوز لأحد أخذ العوض في واجب عليه) [1].

**الطائفة الثانية:** إذا قلنا ان النصيحة الواجبة من الواجبات التوصيلية الكافية أو العينية كقضاء حوائج المحتاجين أو إزالة الأذى عن طريق المسلمين جاز أخذ الأجرة عليها، وذلك لأن السيرة منعقدة عقلانياً وعرفاً ولا تنافي العمومات في أخذ الأجرة. فإن استشكل بن الواجب إنما هو مستحق الله عز وجل وليس ملكاً للفاعل لأنه ملزم به شرعاً فهو كالمقهور عليه فما كان مقهوراً عليه فهو خارج عن اختياره، وما كان خارجاً عن الإختيار لا يمكن أخذ الأجرة عليه. فالجواب عن ذلك: ان المقهورية على الفعل من قبل الشارع وكونه واجباً لا تنافي الأجرة فإنه يجوز للناصح أخذ الأجرة. وما ادعى بأن الإجماع على عدم جواز أخذ الأجرة على الواجبات في الجملة بل مطلقاً يعني الواجب بما هو الواجب غير منعقد إذا لم

يحرز الإجماع على مطلق الواجبات، بل أحرز الجواز على الواجبات الكفائية التوصيلية بلا إشكال مع وجود الاختلاف في الباقى ومع تسلیمه فلیس هو بالإجماع المنقول وهو ليس بحجة.

فالحاصل جواز أخذ الأجرة على سائر الواجبات ومنها النصيحة الواجبة إلا ما يعود إلى العبادات العينية الفردية التي لا تعود بها الفائدة إلى الآخرين بالمرة.

#### الفصل الرابع: النصيحة في التطبيقات الفقهية

##### أولاً: النصيحة في أهل البدع

ينبغي أن يُشهر بأرباب البدع وتصانيفهم المضلة المخالفة لكتاب الله وسنة نبيه و أهل بيته عليهم السلام وذلك لفسادها، ويبين إنهم على غير الصواب ليحذرها الناس فلا يقعوا فيها، وينفر عن تلك المفاسد ما أمكن، فإن بيان حالهم وتحذير الأمة منهم واجب باتفاق المسلمين حتى قيل لبعض العلماء: الرجل يصوم ويصلِّي ويتعطف أحب إليك أو يتكلم في أهل البدع، فقال : إذا قام وصلَّى وصام واعتف فإنما هو لنفسه، وإذا تكلم في أهل البدع فإنما هو للمسلمين وهذا أفضل. والنصيحة للمسلمين في دينهم من جنس الجهاد في سبيل الله، ولو لا بيان مفاسد أهل البدع لفسد الدين وكان فساده أعظم من فساد استيلاء العدو من أهل الحرب، فإن أهل الحرب إذا أستولوا لم يفسدوا القلوب وما فيها من الدين إلا تبعاً، وأما أهل البدع فهم يفسدون القلوب ابتداء. فكلما كانت مصلحة لحفظ الدين ولو في إطار صغير أهم من مصلحة حفظ عرض المبتدع جاز اغتيابه، والقدر المتيقن من جواز غيبته هو ذكر بدعه التي أوردها في الدين لا ذكر سائر عيوبه. والأدلة على جواز النصيحة في أهل البدع منها ما رواه داود بن سرحان عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: قال رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ): (إِذَا رأَيْتُمْ أَهْلَ الْرِّيْبِ وَالْبَدْعِ مِنْ بَعْدِي فَأَظْهِرُوْهُمْ بِالْبَرَاءَةِ مِنْهُمْ، وَأَكْثِرُوهُمْ مِنْ سُبِّهِمْ وَالْقُوْلِ فِيهِمْ وَالْوَقِيْعَةِ، وَبِاهْتَوْهُمْ كَيْ لَا يطْمَعُوْهُمْ فِي الْفَسَادِ فِي الْإِسْلَامِ وَيَحْذِرُوْهُمْ وَلَا يَتَعْلَمُوْنَ مِنْ بَدْعِهِمْ يَكْتُبُ اللَّهُ لَكُمْ بِذَلِكَ الْحَسَنَاتِ وَيُرْفَعُ لَكُمْ بِهِ الدَّرَجَاتُ فِي الْآخِرَةِ) [٢]. وما روی في قرب الإسناد عن جعفر بن محمد عن أبيه (هـ) قال: (ثلاثة ليس لهم حرمة، صاحب هو مبتدع، والإمام الجائز، والفاسق المعلن بالفسق) [٣]. وقال رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ): (أَتَرْعَوْنَ عَنْ ذِكْرِ الْفَاجِرِ حَتَّى لَا يَعْرِفَهُ النَّاسُ إِنْكَرُوهُ بِمَا فِيهِ يَحْذِرُهُ ) [٤].

وهذا القسم من النصيحة غير متوقف على المشاورة ولا مقارنة الواقع في المفسدة، فإذا رأى متنقهاً يتредد إلى مبتدع أو فاسق يأخذ عنه العلم وخاف أن يتضرر المتفقه بذلك فعليه نصيحته ببيان حاله

بشرط أن يقصد النصيحة، وهذا مما يغلوط فيه وقد يحمل المتكلم بذلك الحسد فيلتبس الشيطان عليه ذلك ويغوي إليه أنه نصيحة فليغلوط في ذلك، وينبغي للمتصدي لهذه الأمور أن يلاحظ نفسه فيما بينه وبين ربها. ولا يحل أن يتكلم في هذا الباب إلا قاصداً بذلك وجه الله تعالى، وأن تكون كلمة الله هي العليا، وأن يكون الدين كله لله فمن تكلم في ذلك بغير علم أو بما يعلم خلافه كان آثماً. ثم إن المتصدي بالنصيحة لأهل البدع لابد له من حسن النية فلو تكلم بحق لقصد العلو في الأرض أو الفساد كان بمنزلة الذي يقاتل حمية ورياء، وإن تكلم لأجل الله تعالى مخلصاً له الدين كان من المجاهدين في سبيل الله من ورثة الأنبياء فهو منزلته أفضل من الشهداء كما ورد (إن مداد العلماء أفضل من دم الشهداء) [١٥]. وإن لا يتعدى الناصح في أرباب البدع الصدق ولا يفترى عليهم من الفسوق والفواحش ما لم يفعلوه بل يقتصر على ما فيهم من المنفرات خاصة، فلا يقال على المبتدع أنه يشرب الخمر، ولا أنه يزني ولا غير ذلك مما ليس فيه.

ومن مات من أهل البدع ولا طائفه أو جماعة أو فرقه أو شيعة له تعظمه، ولم يخلف كتاباً تقرأ ولا ما يخشى إفساده لغيره، فالأولى أن يستر بستر الله عز وجل ولا يذكر عيب وحسابه على الله عز وجل، قال (صلى الله عليه وآله): (إذكروا محسن موتاكم) [٦] وفي خبر آخر (لا تقولوا في موتاكم إلا خيراً) [٧].

وأما نصيحة المستشير في مقالة أو كتاب أو مجلة أو غير ذلك من تكون باطلة فهي إما ان تممس الدين او في مسألة وموضوع علمي. فلا إشكال في وجوب النصيحة للمستشير في ما إذا كانت تممس الدين وإن استلزم نقصان وقبح القائل بتلك المقالة أو المجلة أو الكتاب لعموم أدلة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أو بما دل على لزوم صيانة الدين.

واما إذا كانت النصيحة في مسألة أو موضوع علمي لا يمت إلى الدين بصلة، فيجوز نصح المستشير إذا كان على منهج البحث الصحيح لجريان السيرة على ذلك، وقد إشتهر (الحقيقة بنت البحث). ودلاته على النقصان والقبح لا تمنع منه، لأن الإنسان قرين النقصان ولم يخلق مصنوناً من الخطأ والاشتباه، وليس إظهار مثل هذا النقصان عيباً شرعاً حتى يكون إظهاره غيبة.

### ثانياً: النصيحة في تفضيل العلماء

يجوز النصيحة للمستشير بتفضيل بعض العلماء على بعض ولا يعد ذلك غيبة والله سبحانه وتعالى يقول [ولقد فضلنا بغض النَّبِيِّنَ عَلَى بَعْضِ وَآتَيْنَا دَأْوَدَ زَبُورًا] [٨]، وقال سبحانه وتعالى [خَلَقْنَاكُمْ

أطواراً]([9]). ولو فضل بعض العلماء على بعض بالأعلمية والأورعية مع التحفظ بعدم الكلام الباطل فلا يدخل في الغيبة ولو كرهه المحدث عنه لأنه ليس بقبح فيما كان عالماً بأحوالهم لينبه على فضل الفاضل ومن لا يلحق بدرجته في الفضل، وتنزيل الناس منازلهم. أضف إلى ذلك أنه جرت سيرة العلماء وديدين الأصحاب على ذلك. ويجوز النصيحة للمستشير حتى لو أدى إلى سلب الإجتهداد عن شخص على أن لا يؤدي إلى استلزم إهانة المسلوب عنه كما إذا كان الرجل شاغلاً منصب الإفتاء سنين متتمادية، سلب هذا الإجتهداد عن هذا الرجل إهانة لا تجوز إلا إذا كان هناك مصلحة غالبة على مفسدة الغيبة. نعم يجوز نصح المستشير فيما إذا رأيت متفقها يتلبس بما ليس من أهله فلك أن تنبه الناس على نقصه وقصوره مما أهل نفسه له، وتنبههم على الخطر اللاحق لهم بالإنقياد إليه. وفي هذا المقام لابد من الحذر في مزالق الشيطان الذي قد يصور لبعض الجهال إنه ناصح في ثلب وإغتياب العلماء، فإن إغتياب العلماء ليس كإغتياب الجهل لشرف وصف العلم القائم بالعلماء على الجهل القائم بالجهل، لأن فضل العلم على الجهل من الضروري الذي لا يكابر فيه ذو عقل سليم، كما أن فضل المساجد على غيرها من سائر البقاع كذلك، فإن لحوم العلماء مسمومة وعادة الله في هنّك أستار منتقضهم مشهورة معلومة، وإن من أطلق لسانه في العلماء بالثلب بلاده الله قبل موته بموت القلب. وغيبة العلماء منبعها من خدعة النفس على ابداء النصيحة([10]). نعم يجوز بيان الأغلاط الواقعية من العلماء. كما يجوز نصح المستشير بالنسبة إلى إمام الجماعة والسؤال عن بيان حاله فيجوز وصفه والذي يكره لتنفيذ المصلحين عنه وبين حاله كما هو الواقع لأن المستشار مؤمن. إما بيان حاله من دون طلب النصيحة فهو حرام.

### ثالثاً: النصيحة في النسب

قد يترتب على النسب آثار شرعية عاجلة وآجلة، فمن الآثار التي يترتب عليه هو التوارث والمحرمية وأخذ الأخمس والنفقات وغيرها. ولذلك في وجوب النصيحة للمستشير في رد مدعى النسب الذي ليس له وإن كان مدعى النسب معذوراً في ادعائه لخطنه، فإن مصلحة حفظ الأنساب أولى مراعاة حرمة المغتاب تحفظاً من اختلاط الأنساب ووقوع الخلل في المواريث والنفقات والأنكحة وغيرها([11]).

أما لو كان مدعى النسب لا يترتب عليه آثار شرعية كما إذا إدعى أنه من قبيلة مضر مثلاً وهو ليس منها فلا وجه لجواز إغتيابه وإن كان كاذباً في ادعائه.

### رابعاً: النصيحة في الزواج

جواز النصيحة لمن إستشير في خطاب أو مخطوبية ولو إستلزم بان يذكر ما فيه أو فيها من مساوي العيوب وغيرها خوفاً من ضرر التدليس وما يترب عليه إلى غير ذلك مما أريد به دفع المضار المتعلقة بأحد المقاصد الخمسة لحديث (المستشار مؤمن) وحديث (الدين النصيحة). بل لا يبعد جواز ذلك ابتداء من دون استشارة إذا علم بترتب مفسدة عظيمة على ترك النصيحة [12]. بل تجب النصيحة حتى لو علم الناصح بان المنصوح يمتنع من الزواج لو علم بالنصيحة. وفي هذا المقام يجب مراقبة النفس وتصفية النية والقصد والإختصار في الغيبة. وذكر العيوب على قدر الحاجة وما يندفع به الضرر فإن الضرورة تقدر بقدر الحاجة إليها، فلو ألغى التعريض والتلويح لحرم التصرير والتنصيص ولو إستشير في أمر نفسه كأن استشارت المرأة خطابها في أمر نفسه هل يصلح لها أو لا؟

فإن كان فيه ما يثبت الخيار وجب ذكره للمخطوبة، وإن كان فيه ما يقلل الرغبة ولا يثبت الخيار كسوء الخلق والشح أستحب، وإن كان من المعاصي وجب عليه التوبة في الحال وستر نفسه كما يجوز استشارة ذوي الرأي في امرأتين يسميهما له أيتهما يتزوج وكذلك للمرأة في الرجلين أيهما تتزوج [13].

#### خامساً: النصيحة في البيع

حمل جمهور الفقهاء حديث (الدين النصيحة) على عمومه إلا في بيع الحاضر للبادي فهو خاص، والمراد ببيع الحاضر للبادي ان يقدم غريب من البادية أو من بلد آخر بمتاع تعم الحاجة إليه ليبيعه بسعر يومه فيقول له البادي: أتركه عندي لأبيعه بالتدريج بأعلى.

وقد جمع بعض الفقهاء بين حديث (الدين النصيحة) و(لابيع الحاضر للبادي) [14] بتخصيص النهي بمن يبيع بالأجرة كالسمسار لأن الذي يبيع بالأجرة لا يكون غرضه نصح البائع غالباً وإنما غرضه تحصيل الأجرة فاقتضى ذلك إجازة بيع الحاضر للبادي بغير أجرة من باب النصيحة وأما إعلامه بالسعر فقط فلا يدخل في النهي [15].

وحرم فقهاء الشافعية والمالكية بيع الحاضر للبادي إذا كان عالماً بالنهي فلو لم يعلم النهي وكان المتاع مما لا يحتاج في البلد أو لا يؤثر فيه لقلة ذلك المتاع لم يحرم، ولو خالف وباع الحاضر للبادي صحيحة مع التحرير. ويفسخ البيع عند المالكية ما لم يفت [16]. وجوز فقهاء الحنفية وعطاء ومجاده بيع الحاضر للبادي مطلقاً لحديث (الدين النصيحة) وقالوا ان حديث النهي عن بيع الحاضر للبادي منسوخ. وقال بعضهم إنه على كراهة، واستدلوا على جواز البيع بحديث (دعوا الناس يرزق بعضهم من بعض) [17].

وأوجب فقهاء الحنابلة النصيحة على الحاضر للبادي الجاهل بالسعر إذا طلب بيان السعر إذا استشاره في ذلك لحديث (الدين النصيحة)، وإن لم يستشر البادي الحاضر ففي وجوب إعلامه إن اعتقده جهله به نظر ([18]).

واختلف فقهاء الشافعية في طلب نصيحة البدوي للحاضر فيما فيه حظه في متاعه على رأيين:

الأول: وجوب النصيحة له وهذا ما ذهب إليه الأذرعي.

الثاني: لا يجب نصيحته وإرشاده توسيعاً على الناس، ومعنى عدم وجوب إرشاده أنه يسكت، ولو قال الحاضر للبادي من دون طلب النصيحة: إستشارة بيتك له على التدرج أحظ حرم.

وأفتى فقهاء الشافعية بوجوب نصيحة المغبون بغيره الذي نشأ من غش لتفصير البائع ولذلك أجازوا أن يزيد الرجل سعر سلعة رأى إنها تباع دون قيمتها فزاد فيها لينتهي إلى قيمتها لم يكن ناجشاً عاصياً بل يؤجر على ذلك بنيته، لأنه يريد النصيحة لصاحب السلعة بل أجازوا البيع على البيع والسوق على السوق لحديث (الدين النصيحة) إذا كان البائع مغبوناً علينا فاحشًا ([19]). وتتذرع بعض فقهاء الحنفية في ذلك بأن يعلم البائع بأن قيمة السلعة أكثر من ذلك، فيكون بعد ذلك له الاختيار ولهذا أفتوا بحرمة البيع على البيع والشراء على الشراء بان يقول لمن اشتري سلعة في زمن الخيار إفسخ لأبيك بأنقص أو يقال للبائع افسخ لأنشري منك بأزيد. واحتمال بعضهم أن لا يتعين على الناصح إعلام البائع بقيمة السلعة حتى يسأله لحديث (دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض، فإذا استنصرت أحدكم أخيه فلينصح له) ([20]).

وأفتى فقهاء الشافعية والحنفية بوجوب إعلام المشتري بالسلعة المبيعة لو علم البائع العيب وذلك (لا خلبة في الدين) ([21]) أي لا خديعة في الدين لأن الدين النصيحة.

وجوز فقهاء الشافعية نصيحة من يشتري شيئاً معيناً أو مسروقاً إذا لم يعلمه وإن كرهه البائع حفظاً للمشتري من الضرر، فمن يشتري سيارة مسروقة أو فيها عيب مثلًا يجوز نصيحته ([22]).

#### سادساً: النصيحة في الشهود

شهادة المؤمن تارة يتوقع حكم الحاكم عليها ولو في المستقبل فيجوز هنا نصح المستشير عند الحاكم لإثبات جرح الشاهد إذا علم الناصح بكذب الشهادة لأن أدلة لزوم التحفظ على ستر المؤمن من صرفة إلى ما لم يتخذ ذريعة إلى الحكم بالزور والباطل، واشترط في نصح المستشير في الشهود والإقتصار على القوادح المخلة بالشهادة فقط فلا يقول: هو ابن زنا ولا أبوه لاعن منه إلى غير ذلك من القوادح

التي لا علاقة لها بالشهادة، وإن تكون نصيحة المستشير خالصة لله تعالى عند الحاكم فمتنى كانت لأجل عداوة أو تفكه بالأعراض وجرياً مع الهوى فذلك حرام [23].

وأما شهادة المؤمن عند غير الحاكم ولا يترتب عليها حكم فلا يجوز هنا غيبة الشاهد وجرحه لعدم الحاجة إلى ذلك، والتفكه بأعراض المسلمين حرام، والأصل فيها الستر كمن شهد بوجود قصر في صحراء ما وشهادته لا يترتب عليها أي شيء.

ثم وقع الكلام فيما إذا كان الشاهد فاسقاً ولم نعلم بكذبه في الواقعه، فهل يجوز نصح المستشير عند الحاكم أو لا؟ يستدل على جواز نصيحة المستشار بوجوه:

الأول: السيرة فقد جرت سيرة المسلمين على جرح الشهود عند القضاة حتى كان القضاة يفسحون للمشهود عليه أن يأتي بمن يجرح شهود المشهود له.

الثاني: ان دفع مفسدة الحكم بشهادة الفاسق أولى من الستر عليه إذ ربما ينجر الحكم إلى قتل الأبرياء وهنك نواميسهم وهو ليس بأهون عند الله من الستر على الفاسق وإن كان كذبه غير معلوم، بل إدعى بعضهم الإجماع على ذلك [24].

وربما يستأنس بجواز نصح المستشير في نقد الشهود وجرحهم بقوله سبحانه وتعالى: [وَلَا تَكُنُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكُنُّهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَبْلَهُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلَيْهِمْ] [25]. وقوله تعالى: [وَلَا يَأْبَ الشَّهَادَةَ إِذَا مَا دَعَا وَلَا تَسْئِمُوا اَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَى أَجْلِهِ] [26].

ولا يخفى عليك ان البحث إنما هو في جرح الشاهد ونقده لا في كتمان الشهادة على الواقعه، فدعوى الاستدلال بالأياتين على جواز نصح المستشير في نقد الشاهد وجرحه غير صحيحة فلا يعد الناقض والجار شاهداً حتى يدخل في الآيتين الشريفتين.

#### سابعاً: نصيحة الكفار والمشركين وأهل الكتاب

قال الله سبحانه وتعالى: [مَا يَوْدُ الدِّينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكُينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ] [27].

ان هذه الآية الكريمة بينت نهي الله تعالى المؤمنين الركون إلى أعدائهم من أهل الكتاب والمشركين والإستماع من قولهم وقبول شيء مما يأتونهم به على وجه النصيحة لهم منهم بإطلاعه جل ثناؤه إياهم على ما يستنبطه لهم من أهل الكتاب والمشركين من الضغف والحسد وإن أظهروا بأسنتهم خلاف ما هم مستبطون [28].

أما نصيحة المسلمين لأهل الكتاب فقد اختلف الفقهاء فيها فالذى جوز ذلك يستدل بنصيحة الرسول (صلى الله عليه وآله) ليهود خيبر في خرس النخل مع شدة بغضه إياهم، فدل على أنه لا ينبغي للمسلم أن يترك النصيحة لأحد من ولد أو عدو إذا كان لا يخاف على نفسه لأن نصيحته بحق الدين [29]. والذى لم يوجب نصح المستشير الكافر أو الكتابي لحديث (الدين النصيحة قلنا: لمن يا رسول الله، قال: لله ولرسوله ولائمة المسلمين وعامتهم) لأن النصيحة خاصة بالمسلم وإلحاد غيره إنما يصح إذا كان مثلاً، وليس الكافر والكتابي كالMuslim ولا حرمته [30]. والراجح أن القدر المتبقن من النصيحة هو نصح المؤمن لا مطلقاً.

#### ثامناً: النصيحة في الولاية

من له الولاية يجب نصيحته لمن لا يقوم بالنيابة أو الوكالة من قبله على وجهها الصحيح. إما لأنه لا يكون صالحاً لها أو لعدم أهلية أو لفسقه أو لأنه مغفل ونحو ذلك ليزيله ويولي من يصلح، أو يعرف حاله فلا يعتبر به أو يلزمـه الإستقامة [31].

وفي الختام نسأل الله تعالى أن يتقبل هذا اليسر وينفعنا به يوم لا ينفع مال ولا بنون. والحمد لله رب العالمين والصلة والسلام على خلقه خاتم الانبياء وأهل بيته الطاهرين وأصحابه المنتجبين.